CL/209/SR

18 أيار/مايو 2022

المحاضر الموجزة للدورة الـ209 للمجلس الحاكم

21 و24 آذار/مارس 2022

مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC)، نوسا دوا، إندونيسيا

جدول الأعمال

	الصفحات
1. إقرار جدول الأعمال (CL/208/A.1-rev)	03
2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ208 للمجلس الحاكم (CL/208/SR)	04
3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144	04
4. النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	05
5. تقرير الرئيس	
(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ208 للمجلس الحاكم	06 – 05
(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية	14
6. عرض الأمين العام لتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات الخمس الماضية (2017-2021)	09 – 07
7. استراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026	10
8. التعديل المقترح إدخاله على قوانين لجنة شؤون الشرق الأوسط (CL/209/8-P.1)	11
9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة	13 - 11
10. النتائج المالية للعام 2021 (CL/209/10-R.1,R.2,R.3)	20 – 15
11. حالة بعض البرلمانات	27 – 20
12. تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (CL/209/12-R.1,P.1)	36 – 27
13. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى	
(أ) منتدى النساء البرلمانيات	37
(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	39 – 38
(ج)لجنة شؤون الشرق الأوسط	40 – 39
(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	40
(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	41
(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة	43 – 42
(ز) الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	44
(ح) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	44
14. ما يستجد من أعمال	45

الجلسة الأولى

الإثنين، 21 آذار/مارس 2022

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:20، مع معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، في منصب الرئاسة.

افتتاح الجلسة

رحبّ **الرئيس** بالمشاركين في الدورة الـ209 للمجلس الحاكم، وقال إنه يود أن ينقل شكر الاتحاد البرلماني الدولي للسلطات الإندونيسية على تفانيها الجدير بالثناء في تنظيم الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت بعد 15 عاماً من انعقاد الجمعية العامة السابقة للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا في ظروف صعبة للجميع. غير أنه على ثقة من أن الأعضاء سيبذلون الجهود المكثفة المطلوبة لتحقيق النتائج المتوقعة من الجمعية العامة.

وكرّر **الأمين العام** الإعراب عن شكره لبرلمان إندونيسيا على تنظيمه الكريم للجمعية العامة وتركيزه على ضمان سير أعمالها بسلاسة، وقال إنه يتطلع إلى مداولات مثمرة في الأيام المقبلة.

البند 1 من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

(CL/209/A.1-rev)

تم إقرار جدول الأعمال.

البند 2 من جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ208 للمجلس الحاكم

(CL/208/SR)

تمت الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ208 للمجلس الحاكم.

البند 3 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ144

بناء على اقتراح معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، أيّدته معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل (مملكة البحرين)، والسيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)، والسيد ب. بارك (جمهورية كوريا)، وانتخبت السيدة ب. ماهاراني (إندونيسيا) رئيسة للجمعية العامة الـ144 بالتزكية.

وأعربت **السيدة ب. ماهاراني** (إندونيسيا) عن تقديرها وامتنانها للثقة التي أوليت لها لرئاسة الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي، وقالت إنها ستسعى إلى الاضطلاع بهذه المهمة بطريقة شفافة وشاملة بغية تعزيز الاتفاقات ذات المنافع لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وستعتمد في ذلك على دعم جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وموظفيه وتعاونهم. واعترف برلمان إندونيسيا بالدور الهام للدبلوماسية في بناء الجسور وتعزيز التعاون والتعددية تماشياً مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي. وقد أثبت الاتحاد البرلماني الدولي فعالية الحوار البرلماني في تعزيز الديمقراطية، والسلام، وحقوق الإنسان، وفي بناء الثقة، وفي تسريع وتيرة التعافي من الجائحة، وفي تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن المناقشة العامة المقبلة بشأن *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* أن تتيح فرصة للأعضاء للمساهمة في التضامن الدولي بشأن ذلك والمسائل ذات الصلة من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر المختلفة مع الحفاظ على نهج يتسم بالمرونة حرصاً على توافق الآراء. وتطلبت الحلول للتحديات المشتركة العمل الجماعي والدعم، وكلاهما ضروري لنجاح الجمعية العامة.

وشكر **الرئيس** السيدة ماهاراني على قبولها الترشيح، وأعرب عن ثقته في أنها ستوصل حكمتها إلى مهمة رئاسة الجمعية العامة، وبالتالي ستسهم في نجاحها.

البند 4 من جدول الأعمال

النظر في الطلبات المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي

قال **الرئيس** لدى عرضه لهذا البند إن اللجنة التنفيذية تلقت طلبات عديدة من منظمات تسعى إلى صفة المراقب الدائم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. غير أنه نظراً للعدد الكبير من الطلبات المماثلة التي تم قبولها سابقاً، قررت اللجنة التنفيذية تقييم مستوى المشاركة والقيمة المضافة التي تقدمها المنظمات التي تتمتع حالياً بصفة مراقب دائم إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ووضع منهجية أكثر وضوحاً وصرامة لمنح هذه الصفة. ولذلك يقترح إرجاء النظر في الطلبات المعروضة عليه للحصول على صفة مراقب دائم إلى الجمعية العامة الـ145 المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وأفاد **الأمين العام** لتوضيح المسألة، أن نهج اللجنة التنفيذية يتماشى مع الفقرة 13 من الأساليب العملية لحقوق المراقبين ومسؤولياتهم في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، التي تنص على تقييم حالة المراقبين كل أربع سنوات. وكان الهدف من التقييم الذي سيجرى قبل انعقاد الجمعية العامة الـ145 هو تحديد المراقبين النشطين واستخلاص الدروس التي يستند إليها النظر في طلبات الحصول على صفة المراقب الدائم في المستقبل.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على الإرجاء الذي اقترحته اللجنة التنفيذية.

وقد تقرر ذلك.

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ208 للمجلس الحاكم

قال **الرئيس**، مرفقاً تقريره بعرض شرائح رقمية، إنه ركز، طوال الفترة منذ انعقاد الجمعية العامة الـ143 في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في أنشطته الجارية على تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026 التي تم اعتمادها في تلك الجمعية العامة. وفي النقاشات التي جرت أثناء الزيارات التي قام بها إلى مملكة البحرين، وكازاخستان وصربيا، لقد واصل، كالعادة، تعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بينما كان قد أكد في كلمته أمام جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، في شباط/فبراير 2022،

على دور البرلمانات في العمل من أجل التعافي المستدام من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي الوقت نفسه، سلط الضوء على النُهج السياسية الجديدة التي تجسدت، في جملة أمور منها، في تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن الشفافية واستراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026، التي تتماشى مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 والتي أصدرت اللجنة التنفيذية بشأنها توصيات لإقرارها. وأضاف أن جهوده الرامية إلى زيادة بروز الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عالمية شملت أيضاً عقد مؤتمرات صحافية وزيادة الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي – وهما أداتان أساسيتان لنشر قيم الاتحاد البرلماني الدولي وآرائه بشأن المسائل الهامة. وبهدف زيادة توسيع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بحيث تصبح عالمية، كانت اللجنة التنفيذية تقوم أيضاً بالتحضير لإيفاد بعثة إلى كونغرس الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وتعمل على اجتذاب أعضاء جدد من منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وفي ما يتعلق بالأحداث الاستثنائية في أوكرانيا، بالإضافة إلى إصدار بيان يدين القرار الروسي بالاعتراف باستقلال المناطق الانفصالية في شرق أوكرانيا ويدعو إلى تسوية الصراعات بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والدبلوماسية، فقد زار كييف في 7 شباط/فبراير تعبيراً عن التضامن مع البرلمانيين والشعب الأوكراني. وفي أعقاب الغزو الروسي اللاحق لذلك البلد، أصدرت اللجنة التنفيذية بيان إدانة شديد اللهجة طالبت فيه بوقف فوري لإطلاق النار وعرضت على الاتحاد البرلماني الدولي بذل مساعيه الحميدة في الجهود الدبلوماسية على المستوى البرلماني. وفي هذا السياق، التقى بالسفير الأوكراني لدى البرتغال في لشبونة وتحدث هاتفياً مع رئيس الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا. وشكر تركيا على دورها كوسيط في أزمة أوكرانيا، وأعاد التأكيد على موقف الاتحاد البرلماني الدولي بأن الحرب في أوكرانيا – ومعاناة الأبرياء معها – يجب أن تنتهي على الفور.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس عن أنشطته منذ دورته الـ208 وببيان اللجنة التنفيذية بشأن أوكرانيا.

البند 6 من جدول الأعمال

عرض الأمين العام لتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي خلال السنوات الخمس الماضية (2017–2021)

عرض **الأمين العام** هذا البند وأرفق ملاحظاته بعرض للشرائح الرقمية يسلط الضوء على بعض الإنجازات البارزة المحددة في تقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي في ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017–2021، وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي قد تقدم أكثر نحو تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق العضوية العالمية خلال فترة السنوات الخمس التي يشملها التقرير، ووسع نطاقه من خلال تدابير مثل إنشاء مكتب للاتحاد البرلماني الدولي في فيينا. كما أنه زاد من حضوره، واجتذب زوار أكثر من أي وقت مضى إلى موقعه الإلكتروني، واستغل منصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسالة الاتحاد البرلماني الدولي؛ وأتاح المزيد من الأدوات وتوجيهات الخبراء لمساعدة الأعضاء في أداء وظائفهم؛ وعزز دوره كمنبر للحوار البرلماني الدولي. وقد حدث الكثير من هذه التطورات في البيئة الصعبة التي تسببت بها جائحة كوفيد–19، والتي استمرت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي على الرغم منها، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تسارع الخطط الجارية للتحول الرقمي التابعة للمنظمة.

وقدم التقرير تفاصيل عن الوقع والأثر الذي تم تحقيقه في ما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية الثمانية المحددة للفترة 2017–2021، والتي كان أولها بناء برلمانات قوية وديمقراطية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات البرلمانية ووضع المعايير والأدوات المعرفية المذكورة في التقرير، مثل، في الحالة الأخيرة، التقرير البرلماني العالمي للعام 2017 حول موضوع الرقابة البرلمانية. في ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي رقم 2 المتمثل بالنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) واحترام حقوق المرأة، لقد عزز الاتحاد البرلماني الدولي بثبات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما يتجلى في انعقاد مؤتمر القمة الثالث عشر لرئيسات البرلمانات – بمن فيهن رئيسة الجمعية العامة الحالية – في فيينا في العام 2021 وفي تزايد النسبة العالمية للبرلمانيات التي تبلغ حالياً 26.1 بالمئة، وهو رقم مشجع ولكنه يشير إلى الحاجة إلى إحراز تقدم أسرع. ويتضمن التقرير أيضاً أمثلة على الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لمنع العنف ضد المرأة في البرلمان وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال بناء القدرات وسن القوانين المراعية للمنظور الجندري.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، التي تشكل الهدف الاستراتيجي رقم 3، إن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين شهدت للأسف زيادة في عبء عملها. وكما ورد بالتفصيل في التقرير، لقد نجحت في حل بعض القضايا المعروضة عليها على مدى السنوات الخمس السابقة. وفي ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي رقم 4

المتمثل في الإسهام في بناء السلام، ومنع نشوب النزاعات، والأمن، كان الاتحاد البرلماني الدولي بمثابة منبر للوساطة والحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شبه الجزيرة الكورية والشرق الأوسط على سبيل المثال. كما عمل على نحو مستدام للتوعية بالإرهاب والتطرف العنيف ووضع أدوات، بما في ذلك تطبيق وقاعدة بيانات وتشريع نموذجي، لمكافحة كليهما.

وقد مكن التحول الرقمي الاتحاد البرلماني الدولي من الاستمرار طوال فترة انتشار الجائحة في تعزيز الحوار والتعاون البرلماني الدولي، وهو ما شكل الهدف الاستراتيجي رقم 5 وكان من بين أسباب وجود الاتحاد البرلماني الدولي. وشملت الأمثلة الأخيرة للأنشطة في هذا المجال أول جمعية عامة افتراضية للاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو 2021، تلاها المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في فيينا في أيلول/سبتمبر 2021 والجمعية العامة الـ143 في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي رقم 6 المتمثل في تعزيز تمكين الشباب، قال إن صورة الاتحاد البرلماني الدولي أصبحت تمثل الأصغر سناً على نحو متزايد من حيث تشكيلة الوفود المشاركة في اجتماعاته وإدراج منظور الشباب في المسائل التي نوقشت. ومع ذلك، فإن 2.6 بالمئة فحسب من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهو وضع يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تصحيحه من خلال حملته "*أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*"، التي اشترك فيها الكثير من قادة العالم في خطوة شجع آخرون على محاكاتها.

وفي ما يتعلق بالهدف الاستراتيجي رقم 7 المتمثل في حشد البرلمانات حول خطة التنمية العالمية، واصل الاتحاد البرلماني الدولي التأكيد على أهمية وجود برلمانات وديمقراطيات قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من جهوده الرامية إلى تعزيز العمل البرلماني تحقيقاً لهذه الغاية، بما في ذلك من خلال إنشاء هيئات وطنية مكرسة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بتغير المناخ في غلاسكو، وعمل مع الوكالات المتخصصة لوضع أدوات لمساعدة البرلمانات في التصدي لتغير المناخ. وشملت الأمثلة على عمل الاتحاد البرلماني الدولي لسد الفجوة في العلاقات الدولية، والتي شكلت الهدف الاستراتيجي رقم 8، بما في ذلك، جلسات الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة وقمم رؤساء مجموعة العشرين (P20) التي نُظمت في بوينس آيرس (2018)، وطوكيو (2019)، ومؤخراً في روما في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ.

وفي خلال السنوات الخمس الماضية، أثبت الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات على السواء مرونتهم وقدرتهم على التكيف مع تحديات استثنائية، وعلى وجه الخصوص تلك التي سببتها جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه،

إن التردي الديمقراطي الذي شهدته بعض أنحاء العالم والذي تجسد في العدد المتزايد من الانقلابات، ولا سيما في إفريقيا، كان مؤسفاً ومقلقاً للغاية. ولذلك قررت اللجنة التنفيذية استكشاف سبل للاستجابة على نحو أقوى لهذا التردي.

وإن الاتحاد البرلماني الدولي، باستمراره في الأداء الجيد والعمل طوال فترة الجائحة، قد شهد اتساع قاعدة دعمه. وشمل العدد المتزايد من المانحين والشركاء الذين يساهمون بموارد في نطاق أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المتزايدة الاتساع، وزارة الخارجية الكندية، وبرنامج أيرلندا للتنمية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وكذلك برلمانات أنغولا، وبنين، والصين، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ودولة قطر، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى البرلمان العربي. وسيكون من دواعي سرور الاتحاد البرلماني الدولي أن يحذو المانحون الآخرون حذوهم. كما وسع الاتحاد البرلماني الدولي شراكته مع وكالات الأمم المتحدة التي يعمل معها في مجالات خبرتها للعمل مع الأوساط البرلمانية من أجل تحسين النتائج.

وفي الختام، حقق الاتحاد البرلماني الدولي نجاحات ولكن ما زال يواجه تحديات، لا سيما في ما يتعلق بالوصول إلى مجمل البرلمانيين الذي يبلغ عددهم 46,000 في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز ظهوره وتنفيذ استراتيجية اتصالات أقوى تستهدف المجتمع البرلماني. والتحول الرقمي مجال آخر من مجالات التحدي لا مجال فيه للتهاون، ولذلك يجري توسيع نطاقه. وتوفر الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2026 طريقاً واضحاً للاتحاد البرلماني الدولي للمضي قدماً، الذي كان عازماً على اتباع نهج متكامل للنظام في أنشطته وعلى رصد التقدم بعناية بغية تغيير المسار حسب الاقتضاء لضمان تحقيق نتائج أفضل في المستقبل.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الوقع والأثر للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021.

وبعد أن أشار **الرئيس** إلى أن العدد المتزايد من القضايا التي تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين يعكس الأهمية المتزايدة للاتحاد البرلماني الدولي وسمته المتزايدة، ورداً على تعليقات **ممثل الجمهورية اليمنية** بشأن البرلمانيين اليمنيين الذين حكم عليهم بالإعدام وعقوبات أخرى عقب استيلاء الحوثيين على بلدهم، قال إن الحالة في الجمهورية اليمنية ستعالج في إطار بند لاحق من بنود جدول الأعمال.

التزام الصمت لمدة دقيقة

وبناءً على دعوة من الرئيس، التزم المجلس الحاكم دقيقة صمت حداداً على السيد جاكوب أولانيا، رئيس برلمان أوغندا، الذي قد فارق الحياة في اليوم السابق.

البند 7 من جدول الأعمال

استراتيجية الاتصالات للفترة 2022–2026

(CL/209/7-P.1)

قال **الأمين العام**، في تقديمه لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للاتصالات للفترة 2022-2026 الواردة في الوثيقة CL/209/7-P.1، إنه قد تم استعراض إنجازات استراتيجية الاتصالات السابقة بهدف تحديد طريق جديد للمضي قدماً نحو صياغة أوضح لرؤية الاتحاد البرلماني الدولي ومكانته كمنبر عالمي فريد لتعزيز تعددية الأطراف البرلمانية والعالمية. وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي التي تغطي فترة الخمس سنوات نفسها، سيجري استعراض استراتيجية الاتصالات الجديدة دورياً وتنقيحها، حسب الاقتضاء، لضمان أن تعزز بفعالية مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه مصدراً عالمياً رئيسياً للبرلمانات وحولها وفي ما بينها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، حددت استراتيجية الاتصالات مسارات عمل تستهدف جميع البرلمانيين البالغ عددهم 46,000 في جميع أنحاء العالم لتحقيق الأثر المنشود، بدءاً بتدابير لتسريع وتيرة تحول الاتصالات الرقمية واستخدام أدوات جديدة وقائمة لنشر رسالة الاتحاد البرلماني الدولي. ثانياً، ركزت الاستراتيجية على زيادة المشاركة والمساءلة مع الجهات المعنية في الاتحاد البرلماني الدولي، وجميعهم – ولا سيما رؤساء البرلمانات وشاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي – يتقاسمون مسؤولية توضيح تلك الرسالة في بلدانهم الأصلية. ثالثاً، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي بذل قصارى جهده للعمل مع الجهات المعنية خارج نطاق البرلمان، وهو ما يتسق مع النهج الاستراتيجي الجديد لبناء نظام برلماني. وأبرزت الوثيقة أيضاً الفعاليات الدولية التي ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يشارك فيها بنشاط أكبر كوسيلة لتوفير اهتمام أكبر بعمله.

وصرّح **الرئيس**، ملخصاً مسارات العمل الثلاثة المذكورة لوضع البرلمانيين في صميم استراتيجية الاتصالات، أنه كان من الضروري التواصل مع البرلمانيين البالغ عددهم 46,000، الذين يمكن لكل منهم أن ينشر بدوره رسالة الاتحاد البرلماني الدولي بين المجتمع الأوسع. غير أنه من المهم أيضاً تحويل الأقوال إلى أفعال عن طريق تنفيذ الاستراتيجية واستعراضها بشكل دوري من خلال آلية محددة للرصد والتقييم لتحقيق النتيجة المرغوبة. وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للاتصالات للفترة 2022-2026 وعلى توصيات اللجنة التنفيذية ذات الصلة.

وقد تقرر ذلك.

البند 8 من جدول الأعمال

التعديل المقترح إدخاله على قوانين لجنة شؤون الشرق الأوسط

(CL/209/8-P.1)

أفاد **الأمين العام**، لافتاً الانتباه إلى تعديل القاعدة 2 (الفقرة 2) من قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط الواردة في الوثيقة CL/209/8-P.1، أن الهدف من هذا التعديل هو ضمان الامتثال لقاعدة التوازن بين الرجال والنساء، التي كان من الصعب أحياناً على اللجنة تحقيقها. والسبب في هذه الصعوبة هو أنه تم انتخاب 12 عضواً من أصل 14 فقط في اللجنة، في حين أن 2 المتبقين هم بحكم مناصبهم، مما يعني أن جندرهم ليس عاملاً. وللتغلب على هذه الصعوبة، صادقت اللجنة على تعديل ينص على ألا يكون أكثر من ستة من أعضائها المنتخبين – بدلاً من سبعة وفقاً للصياغة السابقة القاعدة 2 (الفقرة 2) – من الجنس نفسه.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على التعديل الذي صادقت عليه لجنة شؤون الشرق الأوسط.

وقد تقرر ذلك.

البند 9 من جدول الأعمال

الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

(CL/209/9-P.1)

لدى إشارة **الرئيس** إلى الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة المدرجة في الوثيقة CL/209/9-P.1، واستذكاره للجمعية العامة الـ145 ستعقد في كيغالي، رواندا في الفترة من 9 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022[1]، قال إن المجلس الحاكم مدعو إلى الموافقة على عقد الجمعية العامة الـ146 في المنامة، مملكة البحرين، من 11 إلى 15 آذار/مارس 2023، والجمعية العامة الـ147 في جنيف، من 8 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع ذلك، فإن البرلمانات ترحّب بتقديم عروض لاستضافة الجمعية العامة الأخيرة إذا رغبت في ذلك.

[1] تم تغيير التواريخ لاحقاً إلى الفترة من 11 ولغاية 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لمراعاة اجتماع قمة رؤساء برلمانات مجموعة العشرين في جاكرتا المقرر عقده في 6 و7 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وقال **الأمين العام**، في ما يتعلق بالعرض الكريم الذي قدمه برلمان مملكة البحرين لاستضافة الجمعية العامة الـ146، إن الاتحاد البرلماني الدولي تلقى تأكيداً لجميع الضمانات اللازمة المتعلقة بإصدار التأشيرات لجميع المشاركين وأرسل فريقاً إلى المنامة لتقييم التسهيلات التقنية القائمة لاستضافة الفعالية.

وأما في ما يتعلق بالاجتماعات المتخصصة وغيرها من الاجتماعات المدرجة في الوثيقة، فقد وافق المجلس الحاكم على معظمها، ولذلك طُلب منه الموافقة على ما تبقى. وجميع هذه الاجتماعات ممولة من الموارد الأساسية أو الخارجية، وتتسق مع الأولويات المحددة في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، وستعقد إما بالحضور الشخصي، بما في ذلك في بعض الحالات في أماكن لم تحدد بعد، أو افتراضياً، وفقاً لسياسة التحول الرقمي الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب الذي استضافه برلمان جمهورية مصر العربية في أيار/مايو 2022. وستتاح التفاصيل الكاملة لجميع الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

وسلطت **السيدة ر. كافاكشي كان** (تركيا) الضوء على أهمية المؤتمر البرلماني المعني بالهجرة في البحر الأبيض المتوسط للأزمة في أوكرانيا، وقالت إنه من المقرر أن يرحب برلمانها بالمشاركين في المؤتمر، الذي تقرر عقده في اسطنبول في الفترة من 9 إلى 10 تموز/يونيو 2022.

وأشار **الرئيس** إلى أهمية النقاشات التي جرت في ذلك المؤتمر بالنسبة لجميع الأفراد الفارين من الأزمات في جميع أنحاء العالم، وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

وقد تقرر ذلك.

تعيين مراجع داخلي للحسابات

قال **الرئيس** إن السيدة مولنغوي – مويلي من الغابون، المراجعة الداخلية للحسابات التي تم تعيينها في الدورة الـ206 للمجلس الحاكم، لم تتمكن من الاستمرار في هذا المنصب لأنها لم تعد برلمانية. ولتجنب تكرار الحالة التي قد يقع فيها الاتحاد البرلماني الدولي من دون مراجع داخلي للحسابات لأسباب متنوعة، طلبت اللجنة التنفيذية تعيين مراجعين داخليين للحسابات في المستقبل على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. وفي غضون ذلك، تكرمت السيدة ل. فيلمان رييل من سويسرا، بتقديم ترشيحها لمنصب المراجع الداخلي لحسابات العام 2021 بصفتها عضواً سابقاً في اللجنة التنفيذية، وإذ إنها على دراية بالحالة المالية للاتحاد

البرلماني الدولي. وأفاد أنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على ترشيح السيدة فيلمان رييل لهذا المنصب، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

وقد تقرر ذلك.

وأعرب **الرئيس** عن شكره الخاص للسيدة فيلمان رييل لقبولها هذا المنصب في الظروف الاستثنائية التي نشأت.

إعلان النصاب القانوني للدورة

أعلن **الأمين العام** أنه طبقاً للقاعدة 34 (الفقرة 2) للمجلس الحاكم، حُدد نصاب من 60 للدورة الحالية على أساس عدد الأعضاء أو الأشخاص البديلين المشاركين في الاجتماع الأول الذي بلغ 118 عضواً.

ورفعت الجلسة عند الساعة 10:55.

الجلسة الثانية

الخميس، 24 آذار/مارس 2022

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:15، مع معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، في منصب الرئاسة.

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير الرئيس

(تابع)

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

قال **الرئيس**، في تقريره عن أنشطة اللجنة التنفيذية، إن اللجنة درست نتائج دراسة كُلّف الاتحاد البرلماني الدولي بإجرائها لتقييم مدى أدائه في عمله مع الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ20 الماضية. وقد أيد تلك النتائج والتوصيات الـ10 المصاحبة لها باعتبارها السبيل للمضي قدماً في تعزيز البعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة.

وعلى صعيد آخر، شددت اللجنة التنفيذية على ضرورة أن تكفل البرلمانات الأعضاء أن تضم وفودها بصورة منهجية أي برلماني تم تعيينه في مكتب للاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس عن أنشطة اللجنة التنفيذية.

البند 10 من جدول الأعمال

النتائج المالية للعام 2021

(CL/209/10-R.1, R.2, R.3)

قالت **السيدة س. ويديغرين** (السويد)، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، التي تعرض التقرير المالي للاتحاد البرلماني الدولي والبيانات المالية المراجعة الواردة في الوثيقة CL/209/10/R.1، إلى جانب الحالة المالية للاتحاد البرلماني الدولي لغاية 31 كانون الثاني/يناير 2022 الواردة في الوثيقة CL/209/10/R.2، إنه بالرغم من أوقات عدم اليقين الحالية، إن الاتحاد البرلماني الدولي محظوظ في التمتع بالسلامة والأمن الماليين اللازمين لإدارة الأزمات بفعالية وتحقيق الأهداف المحددة. والواقع أن الأعضاء، في إطار إثبات إيمانهم بأهمية الاتحاد البرلماني الدولي وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية وغيرها من الصعوبات التي سببتها جائحة كوفيد-19، واصلوا دفع مساهماتهم المقررة للاتحاد البرلماني الدولي. وشكرت جميع أعضاء اللجنة الفرعية للتمويل على جهودهم الدؤوبة والمضنية لمعالجة المسائل التي تهم الأعضاء، كما شكرت الأمين العام وفريقه المالي على المشاركة في تلك الجهود والعمل على ضمان الشفافية والمساءلة الكاملتين.

وإن المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، سيراً على خطى أسلافه في أداء وظيفة رائعة، وهو المراقب الخارجي للحسابات للاتحاد البرلماني الدولي، كما هو مبين في تقريره الوارد في القسم 9 من الوثيقة CL/209/10/R.1، قام بتشكيل رأي إيجابي بشأن البيانات المالية المراجعة للعام 2021 ودقتها في تأكيد قوة الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي. ونظراً لقيود السفر المتعلقة بكوفيد-19، أجريت مراجعة الحسابات عن بعد بدعم من الفريق المالي للاتحاد البرلماني الدولي. وقال إن التوصيات الأربع التي نتجت عن ذلك والمفصلة في تقرير المراجع الداخلي للحسابات والمبينة في الوثيقة CL/209/10-R.3 - وهي توصيات لا تدل على أي نواقص - قد أُخذت في الاعتبار وستزيد من تعزيز الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي. ونظراً لمشاركة اللجنة الفرعية في جميع جوانب الشؤون المالية للاتحاد البرلماني الدولي، فربما يكون من الأفضل تغيير اسمها في المستقبل إلى اللجنة الفرعية للتمويل ومراجعة الحسابات.

وتضمنت النقاط الرئيسية التي يجدر تسليط الضوء عليها من التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام 2021 الفائض التشغيلي البالغ 378270 فرنكاً سويسرياً، مما يشير إلى الوضع المالي السليم للاتحاد البرلماني الدولي. كان تأثير كوفيد-19 أقل من العام 2020، وزادت تكاليف السفر في العام 2021 مع

استئناف الاجتماعات بالحضور الشخصي، مثل الجمعية العامة الـ143 في مدريد. وثلاثة أرباع إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي مستمدة من المساهمات المقررة، التي استخدمت في التمويل المباشر للأنشطة الاستراتيجية، أما الربع المتبقي فقد جاء من المساهمات الطوعية. وبفضل حجم الفائض التشغيلي، بلغ الجزء السائل من صندوق رأس المال المتداول، لأول مرة، المستوى المستهدف الذي حددته اللجنة التنفيذية في العام 2006 عند نصف الموازنة التشغيلية السنوية المعتمدة. واعتبر المبلغ المخصص أمراً مهماً لتعزيز قدرة المنظمة على التكيف في مواجهة الأزمات المقبلة التي تعتبر الآن أمراً لا مفر منه.

وكما ذُكر في الجمعية العامة السابقة، بقي إجمالي المساهمات المقررة على المستوى عينه كما كان الحال قبل 15 عاماً. وإن كان الاتحاد البرلماني الدولي يعمل نحو هدف العضوية العالمية، لقد حان الوقت لإعادة التوازن إلى هذا المستوى في ظل استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة، والتحديات المستقبلية، وارتفاع التكاليف، والتضخم. ولذلك، ستهدف النقاشات حول الموازنة للسنة المقبلة إلى تحقيق عودة تدريجية إلى المستوى الإجمالي للمساهمة للعام 2010 من أجل تأمين التمويل الكافي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي مع تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى المدى الطويل، قدرته على تغطية ارتفاع التكاليف والرواتب. نرحب بمساهمة الأعضاء في ما يتعلق باحتياجاتهم وإمكانياتهم.

ولا يزال يرتفع المبلغ الإجمالي للمتأخرات في المساهمات المقررة، مع 10 أعضاء وأعضاء منتسبين عرضة حالياً لخطر تعليق حقوق عضويتهم. كالعادة، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في مراقبة حالة هؤلاء الأعضاء، والعمل معهم فردياً، بما في ذلك عبر المجموعات الجيوسياسية، بهدف ضمان تمتعهم التام بحقوقهم.

وفي ما يتعلق بالارتفاع الجدير بالترحيب في التمويل الطوعي، فقد كان مؤشراً – ويعزى إلى – الأهمية الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي بالنسبة للبرلمانات والمنظمات الدولية، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، ظل مستوى الإيرادات من المساهمات المقررة ثابتاً عند 75 بالمئة، مما يضمن، بالاقتران مع شفافية الاتحاد البرلماني الدولي ومساءلته، أن المنظمة لم تكن منفتحة على الإطلاق لإمكانية التأثير الخارجي. في العمل على تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الاستراتيجية الجديدة، فإن قوته وأهميته، بصفته منظمة عالمية حديثة، تكمن في جزء كبير منها في صحة مواردها المالية، التي ستبذل اللجنة الفرعية قصارى جهدها لحمايتها. أوصت اللجنة التنفيذية المجلس الحاكم بالموافقة على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2021.

وقالت **السيدة ل. فيهلمان ريبل** (سويسرا)، مراجعة داخلية للحسابات، خلال تقديم تقريرها المدرج في CL/209/10-R.3، بما في ذلك تفاصيل التوصيات الأربع من قبل المراجع الخارجي للحسابات، إن الأخير قد أكد دقة البيانات المالية للاتحاد البرلماني الدولي، وجودتها. انضمت إلى اللجنة التنفيذية في تقديم توصيات بشأن موافقة المجلس الحاكم على الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي، والنتائج المالية للعام 2021 التي كانت صحيحة.

وأعرب الأمين العام عن شكره بشأن التقارير من السيدة وايدغرن، والسيدة فيهلمان ريبل، اللتين تؤكدان عن الوضع المالي السليم للاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن المعلومات الواردة في الوثيقة CL/209/10/R.2 حول الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي لغاية 31 كانون الثاني/يناير 2022، بما في ذلك في ما يرتبط بالمساهمات الطوعية أكدت أن الوضع المالي بقي سليماً، بالرغم من التقلبات في الأسواق بسبب الأزمة الأوكرانية. وبينما بقيت العائدات والمصاريف تُستهدف بشكل أساسي، تم حث الأعضاء، والأعضاء المنتسبين المسؤولين عن تعليق حقوقهم – وتحديداً، جمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، وساحل العاج، وغينيا بيساو، ودولة ليبيا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وبرلمان دول الأنديز، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا – لسداد متأخّراتها المستحقة في ما يتعلق بالمساهمات لصالح الحفاظ على التوازن الصحي القائم بين مساهماتها الأساسية، والتمويل الخارجي. كما تم حث المجموعات الجيوسياسية أيضاً على المشاركة في تشجيع المعنيين على الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة.

ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي ممتناً لمساهمات التمويل الكبيرة لدعم طائفة أنشطته المتزايدة، ودعا جهات أخرى إلى تقديم مساهمات مماثلة. بما يزيد قليلاً عن ربع الموازنة الإجمالية، تم تلقي هذا التمويل من الوكالة السويدية الحكومية للتعاون الإنمائي التي تستعد لتجديد ترتيبات التمويل طويلة الأمد مع الاتحاد البرلماني الدولي؛ وبرلمان دولة قطر، الذي ساهم بمبلغ مليوني دولار أمريكي في الأنشطة الإجمالية؛ والحكومة الكندية، التي قدمت 1.5 مليون فرنك سويسري على مدى ثلاث سنوات لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال بناء القدرات البرلمانية، وهو مجال مدعوم أيضاً بتمويل من المعونة الأيرلندية. وقدمت منظمة الصحة العالمية دعماً إضافياً للمبادرات المتعلقة بالصحة؛ كما قدم الدعم برلمان أنغولا للعمل من أجل صحة الأم والوليد والطفل والمراهق؛ والمؤتمر الشعبي الوطني في الصين للأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة الإرهاب، مع التمويل المقدم أيضاً لمكافحة هذا الأخير من قبل برلمانات بنغلاديش وبنين ودولة الإمارات العربية

المتحدة؛ وكذلك، الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات البرلمانية في جمهورية جيبوتي، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الإنسان؛ وقدم البرلمان الميكرونيزي الدعم للأنشطة في مجالات تغير المناخ والهجرة والحوكمة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – شريك طويل الأمد للاتحاد البرلماني الدولي – لبناء القدرات البرلمانية في جميع أنحاء العالم.

ومن أجل الدعم العيني، لجأ برلمان جمهورية كوريا، للعديد من السنين، إلى إعارة الموظفين للاتحاد البرلماني الدولي بموجب اتفاقية تبادل منفعة مشتركة. تمت دعوة جميع الأعضاء للنظر في توفير دعم مماثل، إذ إن برلمان النمسا انتدب سفيراً ليشغل منصب رئيس مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في فيينا.

وبعد أن سلط **الرئيس** الضوء مرة أخرى على حقيقة أن المساهمات المقررة ظلت ثابتة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أعرب عن شكره لجميع أولئك الذين عملوا على ضمان استمرار الاتحاد البرلماني الدولي في العمل بالمعيار نفسه طوال تلك الفترة.

وصرّح **السيد تاناكا** (اليابان) أن العديد من البلدان، بما في ذلك اليابان، تعاني حالياً من صعوبات مالية نتيجة لجائحة كوفيد-19، ولذلك يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يسعى إلى منع أي زيادة في المساهمات المقررة عن طريق القيام بإصلاح متعمق يهدف إلى تعزيز الاستخدام الفعال للموازنة من خلال التبسيط المالي. وبغية خفض التكاليف، ينبغي التدقيق في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي ومشاريعه من أجل الازدواجية، كما ينبغي مراجعة هيكل مرتبات الإدارة العليا. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة عدد الوظائف التي يشغلها المواطنون اليابانيون بما يتناسب مع مجموع المساهمات اليابانية في الاتحاد البرلماني الدولي. وستواصل اليابان رصدها الدقيق لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

وأقرّ **السيد موهابا ميسو** (غينيا الاستوائية) أن برلمانه أيد دائماً الاتحاد البرلماني الدولي بثبات في جهوده لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والتعايش السلمي. ولذلك فهو اطلع إلى استئناف تبرعاته لهذه الجهود بمجرد أن يتعافى من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي أججتها جائحة كوفيد-19.

ورداً على المسائل التي طُرحت، وتشديداً على الحاجة إلى الرصد الدقيق، والتقدم عند الإمكان، قال **الرئيس** إنه فحسب بفضل فعالية الاتحاد البرلماني الدولي، تمكن من تحقيق ما لديه من خلال مستوى ثابت

من المساهمات المقررة منذ العام 2007، بالرغم من ارتفاع التكاليف. بالرغم من ذلك، وفرت هذه الاجتماعات من تكاليف المندوبين، الذين سيضطر العديد منهم إلى السفر لمسافات طويلة إذا تم عقد اجتماع واحد فحسب لطرح موضوع محدد.

وصرّح **معالي الدكتور علي راشد النعيمي** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أنه لم تتم زيادة رواتب موظفي الاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2007، بالرغم من زيادة تكاليف المعيشة في جنيف خلال هذه الفترة. وكفرد مهم من عائلة الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي معاملة الأعضاء الموظفين بطريقة منصفة، وحمايتهم بالطريقة الملائمة، واستعراض الرواتب في عملية تقليص التكاليف في المقابل.

وأكدت **السيدة س. ويديغرين** (السويد)، عضو اللجنة التنفيذية ورئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، على أهمية الكفاءة، وقالت إن موظفي الاتحاد البرلماني الدولي يعملون باستمرار لاستخلاص أقصى استفادة من الأموال المتاحة للأنشطة. وتسعى اللجنة التنفيذية، من جانبها، إلى تحقيق قيمة مضافة للأعضاء من هذا التمويل، التي ستنطوي في المرحلة المقبلة على تركيز محدد الأهداف على الأهداف الاستراتيجية الخمسة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي لضمان تحقيق نتائج تتسم بالكفاءة والجودة العالية. ومن المهم أيضاً الحد من الأثر البيئي للاتحاد البرلماني الدولي عن طريق التقليل إلى أدنى حد ممكن من استخدام الورق، والسفر حيثما أمكن، وكذلك عن طريق عقد المزيد من الاجتماعات بالحضور الشخصي والافتراضية والرقمية.

وشكر **الأمين العام** ممثل اليابان على تعليقاته البناءة، فقال إن المساهمات المقررة المستحقة الدفع ظلت مستقرة بفضل التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتحقيق أوجه الكفاءة. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز التدابير القائمة لتحقيق هذه الغاية ورصد إدارة أدائه المالي. وباعتبارها منظمة دولية تتنافس على الموظفين الذين لديهم أعضاء في النظام الموحد للأمم المتحدة، فإنها ملزمة بتوفير شروط عمل واستحقاقات تجذب أفضل المرشحين المؤهلين والأكثر خبرة. وبما أن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قد وسعت نطاقها بالفعل إلى الحد الأقصى، فإنه ينبغي زيادة عدد موظفيها حتى تتمكن على أفضل وجه من الوفاء بالولاية الواسعة والمتزايدة باستمرار المنوطة بها. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي توسيع الأصول الجغرافية لموظفيه وتنويعها. ومع ذلك، فإن تعيينهم يستند في نهاية المطاف إلى خبرتهم ومؤهلاتهم، من دون الإشارة إلى حجم المساهمات التي تقدمها البرلمانات الأعضاء، مما يتعارض مع القواعد المعمول بها. وباختصار، فإن الاتحاد البرلماني الدولي ملتزم التزاماً

تاماً بالتنوع وبالتركيز على المهارات والخبرات والتجارب بغية تعيين مجموعة كاملة من الموظفين المؤهلين للاضطلاع بالولاية التي أسندها أعضاؤه إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

ورحبّ **السيد ج. ف. ن. موديندا** (زمبابوي) بتأكيد المركز المالي السليم للاتحاد البرلماني الدولي، قائلاً إن موظفي الاتحاد البرلماني الدولي أظهروا باستمرار التزامهم الجدير بالثناء بمواصلة عملهم من دون انقطاع، على الرغم من عدم تلقيهم أي زيادات إضافية في الرواتب مؤخراً. وعلى الرغم من أن معدل تناوب موظفي الاتحاد البرلماني الدولي منخفض جداً، فإنه سيتعين عليه أن يأخذ في الاعتبار في نقاشاته المتعلقة بالموازنة نوع الرواتب وحزمة الاستحقاقات التي من شأنها أن تعزز الحافز والرضا الوظيفي. وأشار أيضاً إلى أن، عضو في اللجنة التنفيذية، وهي السيدة و. أنياكون من أوغندا قد تطوعت لتكون واحدة من المراجعين الداخليَين للحسابات للاتحاد البرلماني الدولي، وأشار إلى أن متطوعين آخرين قد يرغبون في تقديم أسمائهم كمرشحين للمنصب الثاني.

وصرّح **الأمين العام** على سبيل التوضيح أن المراجعَين الداخليَين المعينين في الجمعية العامة السابقة لحسابات العام 2022 سيخلفهما في الجمعية العامة الـ145 مراجعان داخليان لحسابات العام 2023. وقد أحيط علماً على النحو الواجب بترشيح السيدة أنياكون لإحدى هذه المناصب.

وبعد أن أكد **الرئيس** من جديد أهمية تعيين اثنين من مراجعي الحسابات الداخليين لتجنب إمكانية تركهما من دون مراجع داخلي للحسابات، قال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2021.

وقد تقرر ذلك.

البند 11 من جدول الأعمال

حالة بعض البرلمانات

قال **الأمين العام**، مصحوباً باستعراضه العام لحالة بعض البرلمانات بعرض للشرائح الرقمية، في ما يتعلق بأفغانستان، إنه لم يكن يرد برلمان عامل في ذلك البلد منذ استيلاء طالبان على السلطة. وقد فر العديد من البرلمانيين ويعملون في برلمان في المنفى، وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل معه في بادرة رمزية، نظراً

لأن عضوية الاتحاد البرلماني الدولي مفتوحة فحسب للبرلمانات التي تعمل داخل إقليم دولة ذات سيادة. ويحضر وفد أفغاني الجمعية العامة الحالية بصفة مراقب، على أمل أن تتحسن الحالة مع مرور الوقت. وفي ما يتعلق بالجانب الإنساني، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمانات والكيانات الأخرى لتحديد السبل الممكنة لمعالجة الحالة المتردية للنساء والفتيات الأفغانيات على وجه الخصوص.

وصرّح **الرئيس** أنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بالبرلمان الأفغاني بوصفه محاوره الرئيسي ودعم مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، من دون أن يتمتع بحق التصويت، وألاّ يتمتع أعضاؤه بحق تولي أي منصب من مناصب الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تقرر ذلك.

وذكر **الأمين العام** أنه لا يرد أيضاً برلمان عامل في ميانمار، وأن الاتحاد البرلماني الدولي قد شارك في السنوات الأخيرة بصورة بناءة مع اللجنة الممثلة لبييداونغسو هلوتاو، وهي البرلمان في المنفى. وأوصت اللجنة التنفيذية باتخاذ مسار العمل نفسه في حالة ميانمار كما في حالة أفغانستان.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على توصية اللجنة التنفيذية بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بمركز اللجنة الممثلة لبييداونغسو هلوتاو كمحاور رئيسي له وأن يدعم مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي من دون أن يتمتع بحق التصويت، وألاّ يتمتع أعضاؤه بحق تولي أي منصب من مناصب الاتحاد البرلماني الدولي.

وقد تقرر ذلك.

وقال **الأمين العام** في ما يتعلق بالوضع في بوركينا فاسو إن برلمان البلاد قد تم حله في أعقاب الانقلاب الذي وقع في أوائل العام 2022. تم وضع ترتيب انتقالي يتضمن ميثاقاً انتقالياً وجمعية تشريعية انتقالية من 71 عضواً مع رئيس برلمان مدني لمدة 36 شهراً. والحالة مشابهة للحالة في مالي، التي سبق للمجلس الحاكم أن اتخذ موقفاً بشأنها. وأوصت اللجنة التنفيذية بأن يطبق المجلس الحاكم على هذا البرلمان الانتقالي المعاملة نفسها التي طبقت على مالي. وفي حين أدانت اللجنة التنفيذية الانقلاب، فقد أحاطت علماً بإنشاء البرلمان

الانتقالي وأوصت بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل معه بغية وضع خريطة طريق للعودة السريعة إلى الحياة الطبيعية.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود الموافقة على مسار العمل الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

وقد تقرر ذلك.

وفي معرض مواصلة **الأمين العام** لتصريحاته بآخر المستجدات بشأن مراقبة الاتحاد البرلماني الدولي لحالة بعض البرلمانات الأخرى، إنه لم يتم بعد إنشاء برلمان انتقالي في جمهورية السودان في أعقاب الانقلابين اللذين شهدهما ذلك البلد منذ نيسان/أبريل 2019. ونظراً لعدم ورود أي إشارة إلى موعد إجراء الانتخابات في نهاية المطاف، قررت اللجنة التنفيذية تعليق عضوية برلمان جمهورية السودان في الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يضم الآن 178 برلماناً نتيجة لذلك.

وفي غينيا، التي تشهد حالة مماثلة لحالة مالي، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة والتواصل مع السلطات، بما في ذلك سفير البلد في جنيف، لضمان أن يعمل البرلمان الانتقالي الذي أنشئ في أعقاب الانقلاب في العام 2021 بحزم من أجل استعادة الحكم الدستوري. وأعرب عن أمل الاتحاد البرلماني الدولي في الأسابيع المقبلة في الشروع في برنامج للتعاون مع البرلمان تحقيقاً لهذه الغاية.

وفي حالة دولة ليبيا، برئيسي وزرائها والإطار الزمنيين للانتخابات، كان الوضع مستعصياً ويفتقر إلى كل الوضوح. ويواجه البرلمان الانتقالي الذي يقع مقره في طبرق والمعترف به كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي صعوبة في أداء مهامه في هذه الظروف، ولم يتشكل وفده إلى الجمعية العامة الحالية لأسباب لم تعرف بعد. وسيقدم تقريراً إلى اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم عن التطورات الأخرى في ظل رسالة وردت مؤخراً من رئيس ذلك البرلمان تشير إلى أنه وزعماء الحكومة التي تتخذ من طبرق مقراً لها يرغبون في عقد اجتماع مباشر مع الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف لمناقشة الحالة.

وفي ما يتعلق بمالي، لقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع البرلمان الانتقالي الذي أنشئ في أعقاب الانقلاب في العام 2020 لوضع خريطة طريق لإقامة إصلاحات تشريعية تمهد الطريق للعودة إلى الحكم الدستوري. بعد القلق بشأن المواعيد النهائية، يبدو الآن أنه لن يتم إجراء أي انتخابات حتى العام 2025.

وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للبرلمان الانتقالي، بما في ذلك من أجل وضع دستور جديد يعكس إرادة الشعب المالي.

وفي ما يتعلق بجمهورية تونس، حيث قام رئيسها بتعليق عمل البرلمان في تموز/يوليو 2021، واصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة مع إعرابه عن مخاوفه من خلال السفير التونسي في جنيف بشأن افتقار البلد إلى النظام الدستوري وتقديم دعمه من أجل إنشاء إطار دستوري جديد. وسيقدم في الوقت المناسب تقريراً عن التطورات في هذا الصدد، ويتواصل في الوقت نفسه مع السلطات التونسية بشأن الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان للبرلمانيين التونسيين.

وقال **السيد ب. ف. كازيني** (إيطاليا)، الرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي، إن تعقيد الحالة في جمهورية تونس، بما في ذلك في ظل التقدم المحرز من الربيع العربي، تستدعي رصداً متعمقاً خاصاً من جانب الاتحاد البرلماني الدولي، وهو أيضاً في وضع يسمح له بأداء دور الوساطة بين الأطراف المعنية.

وأشار **الأمين العام**، في معرض ترحيبه بمقترحات السيد كازيني، إلى أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع السلطات التونسية وبياناته بشأن الحالة في جمهورية تونس كان دائماً على هذا المنوال إلى حد كبير. واستكمالاً لتحديثه، قال إنه في جمهورية فنزويلا البوليفارية، استمر البرلمان المعارض المنتخب في العام 2015 في الانعقاد على الرغم من الانتخاب اللاحق لبرلمان موالٍ للحكومة في أواخر العام 2020. وخلصت بعثة الاتحاد البرلماني الدولي التي أوفدت إلى فنزويلا في آب/أغسطس 2021 إلى أنه لم يتأهل أي من البرلمانين لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي، وانتهت ولاية أحدهما، وانتخب أعضاء الآخر في ظروف مشكوك فيها لا تتوافق مع القواعد الدستورية المعمول بها في فنزويلا.

وفي الوقت نفسه، واصل الاتحاد البرلماني الدولي الحوار مع كلا البرلمانَين، اللذين سمح لهما بحضور مداولات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب – شريطة أن يكون الوفد مؤلفاً من أعضاء من كل منهما – إلى أن تجرى الانتخابات البرلمانية مرة أخرى وفقاً للقواعد الدستورية. ومن الناحية الإيجابية، تشير المؤشرات الأخيرة إلى أن الحكومة الفنزويلية والمعارضة تستعدان لاستئناف محادثاتهما المعلقة في المستقبل القريب تحت رعاية المكسيك. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لتقديم مساعيه الحميدة حسب الاقتضاء في هذا السياق ويأمل أن يسود الحوار لمساعدة الفنزويليين على تسوية وضعهم.

وفي البوسنة والهرسك، كان الاتحاد البرلماني الدولي متيقظاً لاحتمال حدوث حالة متفجرة إذا ما انهارت عملية السلام في ذلك البلد نتيجة للنزاع الداخلي الذي كان أحد الكيانين المنشأين بموجب اتفاق دايتون للعام 1995 يهدد فيه بوقف الامتثال على أساس التمييز ضده. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة بغية التوصية بمسار للعمل إذا ما سيصبح أساسياً.

وبالنسبة للحالة في تشاد، كان يرد قدر من الاستمرارية بمعنى أن المجلس الوطني الانتقالي الذي تم إنشاؤه في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بعد وفاة الرئيس السابق للبلاد كان يتألف أساساً من أعضاء البرلمان المنتهية ولايته في ذلك الوقت. وأكدت السلطات التشادية للاتحاد البرلماني الدولي التزامها بالعودة إلى الحكم الدستوري في أقرب فرصة ممكنة، على الرغم من أنه من المرجح أن تتأخر الانتخابات في الوقت الذي تجري فيه مشاورات واسعة النطاق لضمان توافق الدستور الجديد للبلد والأحكام الانتخابية مع توقعات شعب تشاد. وفي الوقت نفسه، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم المساعدة التقنية إلى تشاد في شكل بناء قدرات برلمانية.

وبالنسبة لإسواتيني، حيث اشتدت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي، تم تأجيل محاكمات اثنين من البرلمانيين الذين تم اعتقالهم في تموز/يوليو 2021 مراراً وتكراراً. علاوة على ذلك، في شباط/فبراير 2022، افتتحت الدولة برلمان البلاد وسط مثل هذه الاحتجاجات. في غياب الحوار الوطني الموعود به لتسوية مطالب المحتجين، واصل الاتحاد البرلماني الدولي التواصل مع سلطات إسواتيني وسيواصل أيضاً تقديم التقارير عن الحالة.

وأقر **السيد ن. ف. شيفامبو** (جنوب إفريقيا) أنه يرحب بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات المحددة التي يود الاتحاد البرلماني الدولي اتخاذها إزاء الحالة الموصوفة في إسواتيني.

وقال **الأمين العام** إن إسواتيني تم وضعها على قائمة مراقبة الاتحاد البرلماني الدولي كتحذير مبكر من بؤرة توتر محتملة مثيرة للقلق حيث قد تؤثر التطورات السياسية على عمل برلمان البلاد. ومع ذلك، لم يكن يرد حتى الآن ما يشير إلى تعطل النظام الدستوري في إسواتيني؛ ويعمل برلمانها كالمعتاد، على الرغم من حالة الأزمة، ويحضر وفد من إسواتيني الجمعية العامة الحالية. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد للمساعدة، حسب الاقتضاء، في تشجيع إجراء حوار وطني في إسواتيني لحل المسائل المطروحة. وفي هذه الأثناء، تنظر لجنة حقوق

الإنسان للبرلمانيين في قضية البرلمانيين المعتقلين وستقدم تقريراً عن المسألة ضمن إطار بند لاحق من جدول الأعمال.

وقال **السيد ن. ف. شيفامبو** (جنوب إفريقيا) إنه لا ترد ديمقراطية عاملة في إسواتيني، حيث يمارس النظام الملكي الحاكم السلطة المطلقة، بما في ذلك السلطة التنفيذية، ويفتقر إلى الحيز السياسي. تم حظر الأحزاب السياسية ويتم اعتقال أولئك الذين يطالبون بإصلاحات ديمقراطية بشكل روتيني أو إجبارهم على إرسالهم إلى المنفى. ولكل هذه الأسباب وأكثر من ذلك، ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لهذه الحالة.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي يدعو دائماً إلى احترام النظام الدستوري وإن لجنته لحقوق الإنسان للبرلمانيين مكرسة للنظر في حالات محددة، بما في ذلك في إسواتيني.

وصرّح **الأمين العام** أن ملاحظات ممثل جنوب إفريقيا قد أخذت بالاعتبار وأثبتت أن الاتحاد البرلماني الدولي له ما يبرره في حالة إسواتيني على قائمة مراقبته. غير أن الاتحاد البرلماني الدولي حريص دائماً على الامتناع عن إصدار أحكام نوعية بشأن النظام الدستوري في أي بلد بعينه. ومع التسليم بأن من حق جميع البلدان أن تقرر شكل حكومتها، فإن النقطة الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي هي ضمان عدم إعاقة عمل البرلمانات. ولذلك قامت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بدأب بمقاضاة قضايا البرلمانيين الذين ألقي القبض عليهم بسبب أدائهم لواجباتهم البرلمانية، وقدمت توصيات تبعاً لذلك لتسوية الوضع وضمان عدم إنكار الإجراءات القانونية الواجبة لهؤلاء البرلمانيين. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة في إسواتيني وتقديم توصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وفي حالة غينيا – بيساو، يؤثر الخلاف المستمر بين الحكومة والبرلمان على قدرة هذا الأخير على العمل كالمعتاد وعلى قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على تقديم الدعم التقني لبناء القدرات. وأعرب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن استعداده لبذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى حل لهذه الحالة المثيرة للقلق من خلال الحوار.

وفي هايتي، مع عدم وجود مجلس أدنى، ووجود 10 فحسب من أعضاء مجلس الشيوخ الـ30، لا يرد حتى الآن برلمان عامل. ويواصل الاتحاد البرلماني الدولي رصد الحالة والدعوة إلى إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، التي حالت الأزمة السياسية المستمرة دون إجرائها حتى الآن.

وفي ما يتعلق بدولة فلسطين، تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2018 بهدف إجراء انتخابات لم تجر بعد. والأمل معقود على الإعلان عن مواعيد هذه الانتخابات في المستقبل القريب. وعلى النقيض من ذلك، تم مؤخراً انتخاب رئيس جديد للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة التشريعية العامة للبلد، وهو يتمتع بعضوية في الاتحاد البرلماني الدولي، مما يبعث على الأمل في أن يحضر وفد من المجلس الوطني الفلسطيني الجمعيات العامة المقبلة.

وفي ما يتعلق بجنوب السودان، كان البلد في طريقه لإجراء انتخابات في العام 2023، وإن كان ذلك مع احتمال التأخير، وكان يرد برلمان انتقالي مؤلف من مختلف القطاعات من الطبقات السياسية في البلاد. وأدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن عدد أعضاء ذلك البرلمان قد زاد من 400 إلى 550 عضواً لاستيعاب جميع الأحزاب السياسية ذات الصلة في هيكل الحكم في البلد، وهو يقدم المساعدة في مجال بناء القدرات. وصادق رئيس البرلمان على حملة الاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، ويجري تنظيم أنشطة لتعزيز مشاركة الشباب في السياسة بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي الجمهورية العربية السورية، فُرضت قيود على إحراز تقدم ضئيل في عملية وضع الدستور الجارية. ويشجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين السوريين الحاضرين في الجمعية العامة الحالية على بذل قصارى جهدهم للتعجيل بتلك العملية بغية وضع دستور يمتثل لتوقعات الشعب السوري للمساعدة في حل الأزمة المستمرة في البلد.

وأخيراً، لم تحدث في الجمهورية اليمنية أي تطورات هامة في الحالة. وحث البرلمان الذي يتخذ من سيئون مقراً له والممثل في الجمعية العامة الحالية على حشد جميع البرلمانيين في الجمهورية اليمنية لحل هذه الحالة، مع التركيز بوجه خاص على الأزمة الإنسانية. وأعرب الوفد اليمني لدى الجمعية العامة، من جانبه، عن أمله في أن يجمع الاتحاد البرلماني الدولي الجهات المعنية ذات الصلة لتحديد الإجراءات التي من شأنها أن تساعد

حقاً على إنهاء محنة الشعب اليمني. وسيقدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً في الوقت المناسب عن نتائج مشاوراته في هذا الصدد.

وبالإشارة إلى أن استعراض المجلس الحاكم لحالة برلمانات معينة يشكل عنصراً رئيسياً في عمله، أفاد في تعليقه الختامي أن اللجنة التنفيذية أعربت عن قلقها العميق إزاء ما تعتبره وباء انقلابات تتحدى العالم. ومن الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي أن يفكر ملياً في كيفية وضع نفسه في مواجهة هذا الاتجاه المثير للقلق، مثل المشاركة بشكل أقوى مع المؤسسات البرلمانية الإقليمية والجهات المعنية الأخرى من أجل فهم أفضل للديناميات المعرضة للخطر حتى يتمكن من المساهمة على نحو مستدام في معالجة الأزمة الديمقراطية العالمية الراهنة. فقد أجرى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل المثال، نقاشات مثمرة بشأن الأساليب التي يمكن أن يساعد بها الاتحاد البرلماني الدولي في التوصل إلى حل للحالة في ميانمار، على أمل أن تترتب على ذلك تطورات إيجابية.

وأفاد **الرئيس**، مؤكداً أن الاتحاد البرلماني الدولي سيواصل جهوده لتشجيع العودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن في بلدان العالم، أنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود أن يحيط علماً بالمعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام بشأن رصد الاتحاد البرلماني الدولي لحالة بعض البرلمانات.

وقد تقرر ذلك.

البند 12 من جدول الأعمال

تقرير لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(CL/209/12-R.1,P.1)

قال **الرئيس**، وهو يعرض البند، إن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين مفعمة بأهمية خاصة بالنظر إلى ولايتها الفريدة المتمثلة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين. وقد أبرز هذه الحقيقة الرئيس الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أعرب عن شكره الجزيل للاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المؤسسة الوحيدة التي ناضلت من أجل حريته بعد اعتقاله أثناء عمله كبرلماني في وطنه المالديف.

وقال **السيد س. كوغولاتي** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)، عارضاً مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة CL/209/12-R.1، إن اللجنة عقدت، خلال دورتها، 10 جلسات استماع، اجتمعت

خلالها مع السلطات وكذلك مع مقدمي الشكاوى وخبير مستقل من الأمم المتحدة. وشكر جميع الذين أخذوا الوقت الكافي للاستجابة لدعوة اللجنة عن طريق الفيديو وبالحضور شخصي.

وخلال دورة اللجنة، نظرت في قضية 253 برلمانياً (22 بالمئة منهم من النساء) في 14 بلداً. واعتمدت أيضاً قرارات بشأن المقبولية في قضية جديدة تتعلق بالسيدة تاليريا بيتروني، وهي برلمانية من البرازيل، وفي قضية جديدة أخرى في البرازيل.

وبالرغم من ذلك، تتعلق مشاريع القرارات التي سيقدمها ليوافق عليها المجلس الحاكم بـ217 برلمانياً في 9 بلدان.

وقبل تقديم مشاريع القرارات هذه، أعرب السيد س. كوغولاتي عن رغبته في ذكر التعاون بين اللجنة ومكتب النساء البرلمانيات. وخلال الدورة الحالية، أتيحت للهيئتين الفرصة لتعزيز تعاونهما في معالجة حالات العنف ضد المرأة. ورحبت اللجنة بهذه الفرصة وأعربت عن أملها في مواصلة استكشاف الإمكانيات المتاحة لها لتحسين دعم النساء البرلمانيات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

بيلاروسيا

يتعلق مشروع القرار الأول بقضية السيد ليبيدكو، وهو عضو في البرلمان من بيلاروسيا. وأتيحت للجنة الفرصة للقاء صاحب الشكوى وعضو في المجلس الأدنى في برلمان بيلاروسيا أثناء الدورة، وشكرتهما على المعلومات المقدمة.

وأعادت اللجنة فتح قضية السيد ليبيدكو في العام 2021. كان السيد ليبيدكو أحد أعضاء مجلس السوفيات الأعلى الثالث عشر لبيلاروسيا الذين تعرضوا لسلسلة من الأعمال الانتقامية بسبب معارضتهم للرئيس لوكاشينكو بين العامين 1996 و2000. وقد أعادت اللجنة فتح القضية في أعقاب شكوى جديدة تزعم إفلات مرتكبي الانتهاكات المتعددة التي يدعيها صاحب الشكوى من العقاب، بما في ذلك التعذيب والاعتقالات التعسفية وانتهاكات الحق في حرية التجمع والحق في العمل والحق في المشاركة في الحياة السياسية والحق في محاكمة عادلة، وذلك ضمن جملة من الأمور.

ولاحظت اللجنة بقلق ادعاء صاحب الشكوى بأن الأحكام القانونية التي أدت إلى الانتهاكات المذكورة أعلاه لم تتماش مع التزامات بيلاروسيا الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأنها ظلت مصدراً لانتهاكات عديدة بعد مرور 20 عاماً على وقوع الأحداث. ودعت اللجنة السلطات البرلمانية البيلاروسية إلى وضع حد للإفلات من العقاب في هذه القضية ومراجعة التشريعات البيلاروسية لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد أناتولي ليبيدكو.

الإكوادور

نظرت اللجنة في قضية جماعية تتعلق بسبعة برلمانيين إكوادوريين، استرعت انتباه المجلس لأول مرة.

وشكرت اللجنة وفد الإكوادور على المعلومات المقدمة وعلى مشاركته في جلسة استماع أمام اللجنة خلال هذه الجمعية العامة. ولاحظت اللجنة بقلق أن الإجراءات القانونية جارية ضد ثلاث برلمانيات معارضات، هن السيدة ديسنتونيو والسيدة كابيزاس والسيدة أستوديلو، في ما يتعلق بأنشطتهن البرلمانية. وأعربت اللجنة عن رغبتها في تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تستند إليها التهم الموجهة إلى هؤلاء البرلمانيات الثلاث، وعن الإجراءات الإدارية المتخذة ضد السيد جارين، التي أدت إلى تعليق ولايته البرلمانية مؤقتاً، وعن الإجراءات المتخذة ضد السيد مونيوز، وكلاهما من أعضاء المعارضة أيضاً.

كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الطابع التمييزي والمتحيز جنسياً للرسائل والتعليقات المهينة التي تلقتها السيدة بالاسيوس والسيدة فيلوز والسيدة ديسنتونيو والسيدة كابيزاس والسيدة أستوديلو. وأكدت اللجنة أن الجمعية الوطنية أتيحت لها الفرصة لتقديم مساهمة حاسمة في منع جميع أشكال العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت، وتهيئة الظروف المواتية للتحقيق في هذه الأفعال والمعاقبة عليها على نحو فعال وفي الوقت المناسب.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا البرلمانيين الإكوادوريين السبعة.

جمهورية مصر العربية

نظرت اللجنة مرة أخرى في قضية النائب المصري السابق، السيد مصطفى النجار، الذي كان مفقوداً منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. ورحبت اللجنة بتعاون السلطات المصرية، ولا سيما جلسة الاستماع مع السيد كريم درويش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في جمهورية مصر العربية.

وبالرغم من التبادل البناء الذي أجرته اللجنة مع ممثل الوفد المصري والمعلومات المقدمة، لا تزال اللجنة مقتنعة بأن الدولة المصرية يمكن أن تبذل المزيد من الجهود لتحديد مكان السيد مصطفى النجار، ولا سيما عن طريق فتح تحقيق في اختفائه حتى تتمكن أسرته أخيراً من معرفة ما حدث له.

وإثر تأكيد **السيد كريم درويش** (جمهورية مصر العربية) على التزام برلمان جمهورية مصر العربية القوي بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان ودعمه الثابت لإعمال تلك الحقوق للجميع، بمن فيهم البرلمانيون، قال إن وفده يرفض بشدة مشروع القرار المتعلق بالسيد مصطفى النجار والطريقة التي تدير بها اللجنة أعمالها. وفي اليوم السابق، كان قد استجاب عن طيب خاطر وبحسن نية لطلب اللجنة إليه إجراء نقاش مفتوح وصريحة بشأن قضية السيد مصطفى النجار. غير أن مشروع القرار بشأن هذه القضية يشير للأسف إلى أنه كان مخطئاً في فهمه للجنة بوصفها هيئة محايدة ومهنية تعمل بنزاهة.

فأولاً، استندت اللجنة في القضية إلى ذرائع كاذبة وادعاءات ملفقة لا تستند إلى أدلة. كما أخفقت اللجنة في التحقق أو المقارنة على نحو كاف من المعلومات التي تلقتها ولم توضح أسئلته بشأن أساليب التحقق التي تتبعها. وقد رحب برلمان جمهورية مصر العربية ترحيباً تاماً بالجهود التي تبذلها اللجنة للتعامل معها، حيث رد برسالة شاملة من 12 صفحة على جميع النقاط والأسئلة التي طرحتها اللجنة، وقدمت نسخة منها باللغة الإنجليزية إلى اللجنة في اليوم السابق لجلستها.

ومع ذلك، لم تأخذ اللجنة في الاعتبار، في موجزها للقضية وفي مشروع القرار ذي الصلة، المعلومات الرسمية والحجج المؤيدة التي قدمها لها برلمان جمهورية مصر العربية. ويتضمن كلا النصين معلومات وبيانات غير صحيحة من الناحية الوقائعية، لأنها تستند إلى ادعاءات لم يتم التحقق منها. ولذلك يجب إعادة صياغة مشروع القرار ليشمل جميع الحقائق والمعلومات المقدمة من الجانب المصري. ومما يثير القلق أكثر من أي شيء آخر أن مشروع القرار لا يمتثل للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لأنه يبدي رأياً ذاتياً بشأن حالة السيد

مصطفى النجار، وهو تطور ينذر بالخطر الشديد، ولا يخدم أغراض اللجنة ولا أهدافها ويتعارض مع مبدأي الاحتراف والحياد. ويلتزم برلمان جمهورية مصر العربية بمبدأ احترام القواعد الدستورية بوصفه ركيزة أساسية من ركائز عمله، ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يحذو حذوه.

وأكد **السيد س. كوغولاتي** (نائب رئيس اللجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) من جديد شكر اللجنة للسلطات المصرية على تعاونها ونقاشها الصريحَين والشفافَين مع اللجنة بشأن قضية السيد مصطفى النجار، وقال إن الموقف المصري، كما هو مبين في مشروع القرار، قد لوحظ على النحو الواجب. وعلى وجه الخصوص، فإن الاختفاء القسري للسيد النجار ليس استنتاجاً توصلت إليه اللجنة وإنما هو ادعاء أو خوف. لذلك كان الهدف هو العثور على السيد مصطفى النجار من خلال توجيه جميع الجهود – بما في ذلك جهود السلطات المصرية – نحو تحديد مكان وجوده، كما طلبت أسرته أيضاً.

وقال **الرئيس** إنه ينبغي إعادة صياغة النصوص المعنية حسب الاقتضاء لتشمل أي وقائع مفقودة قدمت.

وكرر **الأمين العام** الإعراب عن شكره للسلطات المصرية على روح التعاون التي أبدتها لحل المسائل من خلال الحوار مع اللجنة، وقال إن المجلس الحاكم لا يود اتخاذ قرارات غير دقيقة من الناحية الواقعية. ولذلك فإن اللجنة ستكون مستعدة بلا شك لاستعراض وتعديل ديباجة مشروع القرار، الذي يُفهم على أنه النص المطروح. وفقرات المنطوق ليست موضع تساؤل وستظل من دون تغيير.

وبناء على ذلك، اعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد مصطفى النجار.

إسواتيني

كانت اللجنة تقدم تقارير إلى المجلس الحاكم لأول مرة عن حالة ثلاثة برلمانيين في إسواتيني. وكان اثنان منهم محتجزين بتهم الإرهاب منذ تموز/يوليو 2021، والثالث فر من البلاد قبل صدور مذكرة توقيف ضده.

وتم القبض على العضوين المحتجزين في البرلمان بعد أن دعَوا إلى إصلاحات ديمقراطية، وهو مطلب مشروع. وقد زود رئيس الجمعية اللجنة بمعلومات قيّمة عن حالتهم. وقد أُبلغت اللجنة بأن حصانتها البرلمانية قد احتُرمت وأن ظروف احتجازهم جيدة. غير أن رد رئيس الجمعية لم يؤثر على محو شكوك اللجنة بشأن كيفية اتهام البرلمانيين بالإرهاب.

ولهذا السبب تود اللجنة أن ترسل مراقباً إلى محاكمتهم وأن تقدم تقريراً إلى المجلس الحاكم في المستقبل القريب عما إذا كانت حقوقهم الأساسية تحظى بالاحترام.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية ثلاثة برلمانيين من إسواتيني.

دولة ليبيا

قدمت اللجنة قراراً جديداً إلى المجلس الحاكم بشأن قضية السيدة سهام سرقيوة، وهي برلمانية ليبية اختطفت بعنف من منزلها قبل عامين. ولم ترد حتى الآن أي معلومات عما حدث لها ولم تقدم السلطات بعد أي معلومات ملموسة عن حالة التحقيق في اختفائها.

وأكدت النتائج الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق والمخاوف التي أعرب عنها المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن دولة ليبيا نتائج اللجنة. وستبذل هذه الأخيرة قصارى جهدها لإقامة تعاون مع هاتين الآليتين التابعتين للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل مرض لقضية السيدة سهام سرقيوة.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيدة سهام سرقيوة.

ميانمار

درست اللجنة مرة أخرى حالة البرلمانيين في ميانمار، حيث تعرض 62 من أعضاء البرلمان لأعمال انتقامية بسبب عملهم البرلماني في أعقاب الاستيلاء العسكري على السلطة في آذار/مارس 2021. وكان حوالي 30 منهم محتجزين في الحبس الانفرادي في ظروف مثيرة للقلق، وذلك، وفقاً لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، بشأن التعذيب وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. وقد أتيحت للجنة الفرصة للقاء المقرر الخاص في جلسة استماع أثناء الدورة، وتود أن تشكره على المعلومات القيمة التي قدمها إلى اللجنة. وانضمت إليه في دعوته للتضامن مع شعب ميانمار وبرلمانييه المنتخبين من خلال المزيد من إجراءات الدعم المشتركة الملموسة. كما دعت اللجنة المجلس الحاكم إلى إظهار التضامن مع زملائهم من خلال دعم التحالف البرلماني الدولي من أجل ميانمار.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضايا 62 برلمانياً من ميانمار.

أوغندا

تود اللجنة أولاً أن تشكر الوفد الأوغندي على اجتماعه مع أعضاء اللجنة خلال الجمعية العامة الحالية.

ونظرت اللجنة مرة أخرى في حالة خمسة برلمانيين أوغنديين تم اعتقالهم وتعذيبهم بعنف في آب/أغسطس 2018. وكررت اللجنة الإعراب عن قلقها الذي طال أمده في ما يتعلق بالإفلات من العقاب الذي يحيط بهذه الأحداث، وحثت السلطات الأوغندية على اتخاذ إجراءات حاسمة، تماشياً مع التوصيات الواردة في تقرير بعثة اللجنة للعام 2020، لضمان التحقيق الكامل والفعال في ادعاءات التعذيب، ثم اتخاذ أي خطوات تبرر ذلك ضد المسؤولين عنها.

كما نظرت اللجنة في حالة جديدة في أوغندا، تتعلق باثنين من أعضاء البرلمان المعارضين المحتجزين حالياً، هما السيد آلان سيوانيانا والسيد محمد سيغيرينيا. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء استمرار احتجاز هؤلاء الأعضاء في البرلمان، بالنظر إلى الادعاءات المقلقة المتعلقة بظروف احتجازهما وسوء معاملتهما أثناء احتجازهما والتدهور المزعوم في حالتهما الصحية. وحثت اللجنة السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتعهما الكامل بحقوقهما، ولا سيما حقوقهما في الحياة والسلامة البدنية، والاستفادة من الضمانات القضائية وتلقي الرعاية الطبية اللازمة.

وتود اللجنة إرسال وفد إلى أوغندا في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من زيارة أعضاء البرلمان المحتجزين، وجمع معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة اللجنة للعام 2020، ومواصلة الحوار مع السلطات الوطنية بغية تعزيز تسوية مرضية للقضايا الأوغندية. وشكرت اللجنة الوفد الأوغندي على التأكيدات التي قدمها في هذا الصدد.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروعي القرارين المتعلقين، على التوالي، بقضايا خمسة برلمانيين أوغنديين وقضيتي برلمانيَين أوغنديَين.

وتولى الرئاسة معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

دولة فلسطين

نظرت اللجنة مرة أخرى في قضية السيد مروان البرغوثي، عضو برلماني فلسطيني سابق، احتُجز بعد محاكمة غير عادلة، كما خلص إلى ذلك السيد سيمون فورمان، الخبير القانوني الذي عينه الاتحاد البرلماني الدولي، في تقريره للعام 2003 عن محاكمة السيد مروان البرغوثي.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات التي تعرض لها السيد مروان البرغوثي في السنوات الأولى من احتجازه، ولا سيما الادعاءات المتعلقة بالمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يُدّعى أنه تعرض لها والتي لم تستعرضها السلطات الإسرائيلية قط.

وستواصل اللجنة النظر في القضية ومواصلة جهودها لإعادة الدخول في حوار مباشر مع السلطات الإسرائيلية بغية حلها.

وقال **السيد أ. ديكتر** (إسرائيل) إن السيد مروان البرغوثي قد انتخب برلمانياً بينما يقضي خمسة أحكام بالسجن مدى الحياة لإدانته بارتكاب جريمة قتل، وأنه يجب ألا يصبح الاتحاد البرلماني الدولي ملاذاً للإرهابيين اللدودين الذين ينبغي ألا يكونوا قادرين على العمل كبرلمانيين تحت أي ظرف من الظروف. وعلى عكس الإسرائيليين المسجونين في دولة فلسطين، سمح للسيد مروان البرغوثي منذ البداية بأن يزوره مندوبون من لجنة الصليب الأحمر الدولية. ودعا جميع الأعضاء إلى رفض سرد اللجنة للقضية.

وقال **السيد كوغولاتي** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)، محيط علماً على النحو الواجب بتلك الملاحظات، إن اللجنة تعمل على أساس مبدأ أن لجميع البرلمانيين، بصرف النظر عن الاتهامات الموجهة إليهم، الحق في محاكمة عادلة وظروف احتجاز ملائمة، فضلاً عن الحق في عدم التعرض لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. ولا تزال اللجنة منفتحة باستمرار على الحوار مع السلطات الإسرائيلية وهي على استعداد للقيام ببعثة إلى إسرائيل من أجل الاجتماع بجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والسيد مروان البرغوثي نفسه، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرار جديد بشأن القضية.

وقال **السيد أ. ديكتر** (إسرائيل)، مشدداً على أن نظام العدالة الإسرائيلي يحظى بالاحترام على الصعيد العالمي، إن السيد مروان البرغوثي، كما ستبين سجلات المحكمة، تلقى بلا شك محاكمة عادلة. وذكر أن عدم استجابة اللجنة للرسائل العديدة التي وجهها إليها وفده، الذي اجتمع بها أيضاً في الجمعية العامة

الحالية، أمر غير مقبول. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان اختصاص اللجنة يشمل الدفاع عن الإرهابيين المدانين الذين لم ينتخبوا برلمانيين إلا بعد إدانتهم.

وقال **السيد س. كوغولاتي** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) إن اللجنة هيئة مستقلة تتألف من أعضاء ينتخبهم المجلس الحاكم. وهي تنظر في 685 قضية برلمانيين من 47 بلداً أو 1 من أصل 4 في جميع البلدان – وتدافع عن حقوق الإنسان لهؤلاء البرلمانيين، بغض النظر عن التهم الموجهة إليهم.

وقال **الأمين العام** إن الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة أكدا، في حوارهما مع السلطات الإسرائيلية، أنهما لا يدافعان عن المجرمين الذين يخالفون القانون بل عن البرلمانيين بصفتهم أعضاء في مؤسسة يجب أن تعمل من دون عوائق في أي ديمقراطية. ولما كانت اللجنة محايدة ومستقلة في دفاعها عن البرلمانيين الذين حوكموا بسبب أدائهم لواجباتهم البرلمانية، فإنها حريصة دائماً على ضمان تمتع هؤلاء البرلمانيين بالإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة. ولا يتمثل دورها في الدفاع عن الإرهابيين بل التأكد من أن البرلمانيين قادرون على أداء واجباتهم على النحو الذي كلفهم به الشعب. ومن الواضح أن أي برلماني تثبت إدانته بارتكاب جريمة بعد محاكمته وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة يجب أن يواجه القوة الكاملة للقانون.

وقال **السيد ف. زون** (إندونيسيا) إن السؤال المطروح قد أجيب عليه بوضوح.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية السيد مروان البرغوثي، مع الإحاطة علماً بالمخاوف المعرب عنها والإيضاحات المقدمة رداً على ذلك.

جمهورية فنزويلا البوليفارية

نظرت اللجنة مرة أخرى في قضية 134 برلمانياً فنزويلياً انتخبوا في العام 2015. في ظل نتائج البعثة المشتركة بين اللجنة التنفيذية ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا في آب/أغسطس 2021، لاحظت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بارتياح أن حكومة الرئيس مادورو قد أعلنت عن استئناف وشيك للحوار مع المعارضة، وأكدت من جديد في هذا الصدد أن القضايا المعنية هي جزء من الأزمة السياسية الأوسع نطاقاً في فنزويلا، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي الشامل ومن قبل الفنزويليين أنفسهم. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تستأنف المحادثات قريباً وأكدت من جديد استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي

جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا. في الوقت نفسه، حثت اللجنة مرة أخرى السلطات الفنزويلية على وضع حد فوري لجميع أشكال الاضطهاد ضد برلمانيي المعارضة المنتخبين في العام 2015.

واعتمد المجلس الحاكم بالإجماع مشروع القرار المتعلق بقضية 134 برلمانياً فنزويلياً.

وقال **السيد س. كوغولاتي** (نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) في الختام إن القضايا التي عرضها لا تشكل سوى جزء بسيط من العدد القياسي للقضايا المعروضة على اللجنة. ولم يسبق للاتحاد البرلماني الدولي أن واجه بهذا العدد الكبير من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين، التي كثيراً ما تستهدف المعارضة – بما في ذلك المعارضة الديمقراطية – إلى حكومة. وتدرك اللجنة أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ملتزمون بالدفاع عن حقوق البرلمانيين وأن العديد من الأعضاء يشاركون في إجراءات ملموسة ترمي إلى تحقيق التضامن البرلماني.

وفي هذا الصدد، فإن البرلمانيين الذين يتحدون حالياً للدفاع عن الديمقراطية في ميانمار والبرلمانيين المحتجزين في ميانمار أو في المنفى من ذلك البلد يستحقون الاحترام والإعجاب. وقد تأثر بصفة خاصة بشهادات بعض هؤلاء البرلمانيين الذين تمكنوا من الانضمام عن طريق الفيديو أو بالحضور الشخصي إلى فعالية نظمها تكريماً لهم برلمانيون من أجل حقوق الإنسان تابعون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ودعا جميع الأعضاء إلى دعم الكفاح من أجل الديمقراطية ومن أجل حرية البرلمانيين وحقوقهم الأساسية في جميع أنحاء العالم، وأعرب عن شكر اللجنة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، التي من دونها لن تتمكن من مواصلة عملها.

وقال **الرئيس** إن ترشيح السيد إ. بلان من فرنسا قد ورد لملء أحد الشاغرين لعضوية اللجنة، وسيشغل الثاني منهما في الجمعية العامة الـ 145 في كيغالي. وأفاد أنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود انتخاب السيد بلان عضواً في اللجنة لفترة خمس سنوات.

وقد تقرر ذلك.

البند 13 من جدول الأعمال

أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(CL/209/13-P.1)

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(CL/209/13(a)-R.1)

عندما عرضت **السيدة أ.ي. روبا بوتري** (إندونيسيا)، مقررة منتدى النساء البرلمانيات، التقرير الوارد في الوثيقة CL/209/13(a)-R.1 عن الدورة الثالثة والثلاثين للمنتدى المعقودة في 20 آذار/مارس 2022، صرّحت أن المشاركين ركزوا في مساهماتهم في أعمال الجمعية العامة على العنف القائم على الجندر والعنف الجنسي، ولا سيما في سياقات النزاع والتشرد والهجرة، وبشأن التدابير الرامية إلى تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم ومعالجة أوجه عدم المساواة ذات الصلة التي تواجه النساء والفتيات.

وفي حلقة نقاش لاحقة، تبادلوا الاستراتيجيات والممارسات الجيدة لتعزيز صحة النساء والفتيات في التعافي من جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، قرر مكتب النساء البرلمانيات، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين العمل على وضع بروتوكول خاص لدعم البرلمانيات ضحايا العنف القائم على الجندر. وقد أجرى المكتب حواراً تفاعلياً بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع وشدد أيضاً على الحاجة إلى إقامة توازن بين الجنسين في فريق عمل بشأن الوضع في أوكرانيا تابع للاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

وقال **الرئيس** إن المجلس الحاكم مدعو إلى تأييد انتخاب السيدة ج. كارلوفا من روسيا الاتحادية للعمل حتى نيسان/أبريل 2025 كعضو في مكتب النساء البرلمانيات بدلاً من السيدة أ. أفاناسييفا، من روسيا الاتحادية أيضاً، التي استقالت من منصبها. وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود تأييد هذا الانتخاب.

وقد تقرر ذلك.

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
(CL/209/13(b)-R.1)

عرضت **سعادة السيدة سحر البزّار** (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(b)-R.1) عن اجتماع المنتدى المعقود في 21 آذار/مارس 2022، وقالت إن المشاركين بدأوا بتبادل آخر المعلومات عن مبادرات مشاركة الشباب، مثل التدريب عبر الإنترنت في مجال التمكين والقيادة. وقد عرضوا لاحقاً أفضل الأمثلة على العمل على حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*؛ وأبرزت الحاجة إلى إشراك الشباب في صنع القرار المتعلق بالمناخ، بما في ذلك في مؤتمرين للشباب تستضيفهما جمهورية مصر العربية في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في وقت لاحق من العام 2022؛ وساهمت في عمل الجمعية العامة بالطريقة المفصلة في التقرير، مع التركيز على مشاركة الشباب في عمليات السلام وعلى التعاون لتقاسم التكنولوجيات والموارد من أجل التعليم. وأخيراً، كلفها المنتدى بإعداد تقرير استعراضي للشباب كمساهمة في مشروع قرار يتعلق بالهجرة الدولية والاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان سيعرض على الجمعية العامة في دورتها الـ145 لاعتماده.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

واقترح **السيد ب. كاتجافيفي** (ناميبيا) أن الاتحاد البرلماني الدولي قد يود تشجيع أعضائه على أن يحذوا حذو برلمانه في تقديم برنامج لترسيخ ثقافة الديمقراطية بين الشباب، ولا سيما بإشراكهم في المسائل التشريعية وغيرها من المسائل التي تهمهم أو تعنيهم. وكانت مدخلات طلاب المدارس الثانوية المشاركين في البرنامج مصدراً هاماً للمعلومات بشأن ما يهم الشباب.

وقالت **سعادة السيدة سحر البزّار** إنه ينبغي للآخرين أن ينظروا بالفعل في اتباع هذا المثال الملهم.

ووافق **الأمين العام** على هذا الرأي وأشار إلى أن بعض أصغر الوزراء والبرلمانيين في العالم هم من الناميبيين، وقال إنه ينبغي تهنئة برلمان ناميبيا على سياساته التطلعية وممارساته الجيدة لتعزيز مشاركة الشباب في السياسة، بما في ذلك من خلال إنشائه لبرلمانات الشباب والأطفال. ومن المنطلق نفسه، وافق عضو بارز في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل مؤخراً على المشاركة مع المنتدى، الذي كان حريصاً على استكشاف سبل

تجديد شباب العمليات الوطنية والدولية، بشأن أفضل السبل لتناول القضايا التي تهم الشباب، ولا سيما الأطفال، في عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **السيد كمال آيت ميك** (المملكة المغربية) إن الشباب، كما أشير سابقاً، سيكونون أكثر انخراطاً إذا تحولت الهيئات الاستشارية للشباب بدلاً من ذلك إلى هيئات لصنع القرار.

وقال الرئيس إن المجلس الحاكم مدعو إلى تأييد انتخاب سعادة السيد مبارك عبدالله العجمي من دولة الكويت للعمل حتى نيسان/أبريل 2023 كعضو في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب بدلاً من سعادة الدكتور علي عبد الرسول القطان من دولة الكويت أيضاً، الذي لم يعد عضواً في المجلس. وقال إنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود تأييد هذا الانتخاب.

وقد تقرر ذلك.

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط
(CL/209/13(c)-R.1)

قالت **سعادة السيدة فوزية بن باديس** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، عضو لجنة شؤون الشرق الأوسط، عند تقديم التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(c)-R.1) عن جلسة اللجنة المعقودة في 20 آذار/مارس 2022، إن اللجنة ناقشت أهمية ولايتها المتمثلة في الحوار من أجل السلام؛ وتم إعلامها عن آخر المستجدات في ما يتعلق بالمراسلات التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحالة في الشرق الأوسط؛ وأبرزت أهمية زيارتها المقررة للمنطقة في حزيران/يونيو 2022، للعمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في الشرق الأوسط، وإقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، ومعالجة جميع الأزمات في المنطقة. واطُلعت اللجنة أيضاً على ندوة عبر الانترنت مقبلة بشأن تكنولوجيا المياه في سياق الشرق الأوسط، كما أكدت على مساهمة العلم في الحوار بين الثقافات وفي التصدي للتحديات الإقليمية، بما في ذلك ندرة المياه، من خلال حل المشاكل.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

وأفاد **الرئيس** أن ترشيح السيدة و. ت. ن. ماكوينجا من بوتسوانا قد ورد لملء الشاغر الذي بقي منذ الدورة السابقة للمجلس الحاكم لامرأة عضو في لجنة شؤون الشرق الأوسط. وذكر أنه يعتبر أن المجلس الحاكم يود انتخاب المرشح لهذا المنصب.

وقد تقرر ذلك.

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(CL/209/13(d)-R.1)

عرض **السيد ج. كياري** (كينيا)، عضو لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(d)-R.1) عن اجتماع اللجنة المعقود في 22 آذار/مارس 2022، فقال إن اللجنة استمعت إلى معلومات مستكملة موجزة عن حالة اللاجئين من أوكرانيا، وتشير الأرقام الواردة في التقرير إلى الوتيرة المأساوية للتشرد. وبالإضافة إلى التدابير اللازمة لضمان احترام جميع الأطراف في النزاع في أوكرانيا للقانون الدولي الإنساني، أبرزت اللجنة أهمية المساعدة والحماية للاجئين، ودعم البلدان المضيفة، والحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي. في تبادل بنّاء مع **السيدة ب. باتن**، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، حددت اللجنة مجالات التعاون الممكنة مع مكتبها. أخيراً، رحبت اللجنة بالتنظيم المخطط للفعاليات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين للبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف في حزيران/يونيو 2022.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

(هـ) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(CL/209/13(e)-R.1)

أفادت **سعادة السيدة هالة رمزي فايز** (مملكة البحرين) باسم السيدة ل. فازيلينكو من أوكرانيا، عضو مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي غابت عن الجمعية العامة بسبب الحرب المندلعة في بلدها، في عرضها للتقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(e)-R.1) بشأن الدورة الخامسة والأربعين للمجموعة، المعقودة في 23 آذار/مارس 2022، أن المشاركة القوية للمرأة، التي تشكل 38.6 بالمئة من المندوبين في الجمعية العامة تؤكد وجود اتجاه تصاعدي إيجابي. وكما ورد في الملحق الثاني للتقرير، فإن ثلث الوفود تقريباً متوازنة بين الرجال والنساء، حيث تمثل النساء ما بين 40 و60 بالمئة من أعضائها. وتشجع المجموعة الوفود الأخرى على الوفاء بهذه النسبة في المستقبل لضمان تنوع الآراء، وتصف في التقرير الحوار البناء التي أجرته مع الوفد النيجيري باعتباره واحداً من البلدان الـ 13 التي لا تضم امرأة واحدة. وبعد أن ناقشت المجموعة أيضاً سياسة منع التحيز الجندري والتحرش الجنسي في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، طُلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يضع خطة لتنفيذ مدونة قواعد السلوك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وستنشئ في الوقت المناسب آلية لرصد التنفيذ، وتدعو البرلمانات الأعضاء إلى وضع سياساتها الخاصة لمكافحة التحرش، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي.

وطلبت **السيدة هـ. هيوز** (أستراليا) إدراج وفد بلدها بصفته وفداً يتألف حصراً من النساء، وبذلك يتجاوز بالفعل معدل 40:60.

وحث **الرئيس**، بصفته رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بشأن مدونة قواعد السلوك المقترحة بغية الموافقة عليها في الجمعية العامة الـ145.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(CL/209/13(f)-R.1)

أفادت **السيدة ج. كاتوتا** (زامبيا)، مقررة الفريق الاستشاري المعني بالصحة، عند تقديم التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(f)-R.1) عن اجتماع الفريق المعقود في 20 آذار/مارس 2022، أنه ناقش التحديات التي تواجه ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية في ضوء تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد في العام 2019 بشأن التغطية الصحية الشاملة. ودعت إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأمراض وغيرها من المسائل الصحية التي وُضعت جانباً إثر جائحة كوفيد-19، مع الإشارة بوجه خاص إلى النساء والأطفال والمراهقين، وإلى إعطاء الأولوية للتغطية الصحية الشاملة وتعزيز النظم الصحية في جهود التأهب للجائحة. ووافقت أيضاً على مواصلة دورها في مجال المساءلة باتباع نهج أكثر استهدافاً إزاء التحديات الإقليمية في مجال الحصول على الخدمات الصحية وزيادة التركيز على بناء القدرات البرلمانية. وأخيراً، تمت إحاطة الفريق علماً بوضع صك دولي جديد للتأهب للجوائح، يعرب في هذا السياق عن أهمية المشاركة البرلمانية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والوصول إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة بالممارسات الوطنية.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

وقال **الرئيس** إنه عقب العواقب المدمرة لجائحة كوفيد-19، وحّد الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية جهودهما لوضع مبادرة جديدة.

وذكر **الأمين العام**، في معرض تقديمه لتلك المبادرة، أنها تتألف من أداة جديدة لمساعدة البرلمانات على الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي للجوائح في المستقبل، كما سيرد شرحه في رسالة هامة من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وأفاد **الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس** (المدير العام لمنظمة الصحة العالمية)، في رسالة فيديو مسجلة مسبقاً، أن الاتحاد البرلماني الدولي شريك قديم لمنظمة الصحة العالمية وعامل فعّال في الجمع بين الدول والشركاء في تضامن، ولا بديل له عندما يكون العالم في خطر. كإطار قانوني يحكم الاستجابة العالمية للجوائح والتهديدات الصحية الأخرى، كانت اللوائح الصحية الدولية متجذرة في القرن التاسع عشر عندما اجتمعت البلدان لأول مرة لمواجهة التهديدات الصحية المشتركة ذات التأثير المدمر، بما في ذلك على التجارة

والاقتصادات. وقد تم تنقيح القانون الدولي الإنساني عدة مرات، كان آخرها بعد تفشي مرض الالتهاب الرئوي الحاد، أو السارس، في العام 2005، وتضمنت التزامات بتطوير القدرات الوطنية والحفاظ عليها للوقاية من حالات الطوارئ الصحية وكشفها والاستجابة لها.

ومع قيام البرلمانات بدور حاسم في ترجمة اللوائح الصحية الدولية إلى قوانين وطنية والمضي قدماً بالجهود المبذولة، أقامت منظمة الصحة العالمية شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي لوضع كتيب بعنوان: *تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية (2005)*، لدعم القيادة البرلمانية والعمل من أجل بناء قدرات مستدامة في المجتمعات المحلية من أجل التأهب لحالات الطوارئ الصحية. ويكتسي الكتيب أهمية في تعزيز التعاون المتعدد القطاعات لتحقيق هذه الغاية من خلال التركيز على ثلاث أولويات رئيسية هي: تحسين تنفيذ اللوائح الصحية الدولية؛ وتعديلات محددة الهدف في إطار القانون الدولي الإنساني حسب الحاجة؛ ومعاهدة دولية جديدة بشأن التأهب للجائحة يجري التفاوض بشأنها من قبل الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، مع مراعاة أن كوفيد-19 لن يكون آخر تهديد للصحة العالمية.

وشكر **الأمين العام** الدكتور غيبرييسوس على كلماته الملهمة وتعاونه في تقريب الأوساط العلمية من أوساط صنع القرار الممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن الاتحاد البرلماني الدولي عازم على إيصال رسالة إلى البرلمانيين مفادها أنه يجب عليهم ألا يكونوا غير مستعدين لمواجهة أزمة من هذا القبيل. ولذلك فإن الكتيب الجديد أداة عملية لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني من أجل تعزيز الأمن الصحي العالمي، الذي يسير جنباً إلى جنب مع هدف التغطية الصحية الشاملة المتجسد في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الموضوع.

وأطلق بالشراكة ما بين وفد منظمة الصحة العالمية إلى الجمعية العامة ورئيسة الجمعية العامة، السيدة ب. ماهاراني من إندونيسيا الكتيب المعنون "تعزيز التأهب للأمن الصحي: اللوائح الصحية الدولية (2005)".

(ز) الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(CL/209/13(g)-R.1)

قالت **السيدة ج. أودوول** (كينيا)، رئيسة الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، عند تقديم التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(g)-R.1) عن اجتماع الفريق المعقود في 21 آذار/مارس 2022، إن الفريق قد أُبلغ بتطبيق الهاتف الجديد للاتحاد البرلماني الدولي والخريطة التفاعلية الفريدة التي تتيح الوصول إلى جميع وسائل مكافحة الإرهاب العالمية. استعرض أغراض الأحكام التشريعية النموذجية التي صدرت حديثاً بشأن ضحايا الإرهاب وخطة العمل المستمدة من إعلان الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل، واستمع أيضاً إلى إحاطات، كما ورد في التقرير، من ضيفين متحدثين، السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيد د. سيسلين من الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية. وأخيراً، ناقش خطة عمله للسنة المقبلة وموازنة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وشكر برلمان كل من الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة على مساهماتهما وشجع الآخرين على التبرع بأموال لتنفيذ خطة العمل.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

(ح) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

(CL/209/13(h)-R.1)

لدى تقديم **السيد م. لاريف** (فرنسا)، رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، التقرير الوارد في الوثيقة (CL/209/13(h)-R.1) عن اجتماعي المجموعة المعقودين في 4 شباط/فبراير و20 آذار/مارس 2022، قال إن المجموعة رحبت بإدراج إشارة إلى العلم في الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي وستعمل على تنفيذ الهدف ذي الصلة من خلال خطة عملها. وكجزء من خطة العمل الطموحة هذه، التي سيكون من الضروري بالنسبة لها تحديد موازنة معينة، من المقرر أن تشارك المجموعة في مؤتمر بشأن العلم، والأخلاقيات، والتنمية البشرية، سيعقد في أيلول/سبتمبر 2022 في فييتنام. وقد استمعت المجموعة إلى إحاطة من الخبراء بشأن ندوة عبر الانترنت مقبلة عن تكنولوجيا المياه في سياق أزمة المياه في الشرق الأوسط، وهي مبادرة للعلم من أجل السلام، تم تأييدها بقوة كوسيلة للتقارب خلال النزاع. واختتم كلمته قائلاً إن المجموعة درست وقدمت اقتراحات بشأن شكل ومضمون الميثاق الدولي المقترح بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا الذي يقصد به أن يكون نقطة انطلاق لوضع تشريعات في هذا المجال.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير.

البند 14 من جدول الأعمال

ما يستجد من أعمال

أشار **الرئيس** إلى اقتراح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بإنشاء نشيد للاتحاد البرلماني الدولي كأداة للوحدة والهوية، فقال إن اللجنة التنفيذية رحبت بالاقتراح وكلفت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصياغة اختصاصات بشأن كيفية المضي قدماً. وسيتم إبقاء المجلس الحاكم على علم بالتقدم المحرز في هذه المسألة.

وفي ما يتعلق بجائزة كريمر – باسي الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، شُجع الأعضاء بقوة على تقديم ترشيحاتهم قبل الموعد النهائي وهو 30 نيسان/أبريل 2022. ستتم دعوة الفائز الذي تم الإعلان عنه في 30 حزيران/يونيو 2022، اليوم الدولي للعمل البرلماني، إلى الجمعية العامة الـ 145 لتسلم الجائزة.

وعقب تبادل عبارات المجاملة، أعلن اختتام الجلسة.

ورفعت الجلسة عند الساعة 12:50.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

CL/209/SR
18 May 2022

Summary records of the Governing Council

209th session

21 and 24 March 2022

BICC, Nusa Dua, Indonesia

Agenda

		Page(s)
1.	Adoption of the agenda (CL/209/A.1-rev)	3
2.	Approval of the summary records of the 208th session of the Governing Council (CL/208/SR)	3
3.	Election of the President of the 144th Assembly	3
4.	Consideration of requests relating to IPU Membership	4
5.	Report of the President	
	(a) On his activities since the 208th session of the Governing Council	4
	(b) On the activities of the Executive Committee	9
6.	Presentation by the Secretary General of the IPU Impact Report over the past five years (2017-2021)	5
7.	2022-2026 Communications Strategy	6
8.	Proposed amendment to the Rules of the Committee on Middle East Questions (CL/209/8-P.1)	7
9.	Future Inter-Parliamentary meetings (CL/209/9-P.1)	7
10.	Financial results for 2021 (CL/209/10-R.1, R.2 and R.3)	9
11.	Situation of certain parliaments	12
12.	Report of the Committee on the Human rights of Parliamentarians (CL/209/12-R.1 and P.1)	15
13.	Activities of committees and other bodies	
	(a) Forum of Women Parliamentarians	20
	(b) Forum of Young Parliamentarians of the IPU	21
	(c) Committee on Middle East Questions	21
	(d) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	22
	(e) Gender Partnership Group	22
	(f) Advisory Group on Health	22
	(g) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)	23
	(h) Working Group on Science and Technology	24
14.	Other business	25

First sitting

Monday, 21 March 2022
(Morning)

The sitting was called to order at 09:20, with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

OPENING OF THE SITTING

The President, welcoming participants to the 209th session of the Governing Council, said that he wished to convey the IPU's thanks to the Indonesian authorities for their commendable dedication to organizing the 144th IPU Assembly, which was taking place 15 years after the previous IPU Assembly in Nusa Dua in what were challenging circumstances for all. He was confident, however, that Members would make the concerted efforts required to achieve the anticipated results from the Assembly.

The Secretary General, reiterating those thanks to the Parliament of Indonesia for its gracious organization of the Assembly and its focus on ensuring that proceedings would run smoothly, said that he looked forward to rewarding deliberations in the coming days.

Item 1 of the agenda

ADOPTION OF THE AGENDA
(CL/209/A.1-rev)

The agenda was adopted.

Item 2 of the agenda

APPROVAL OF THE SUMMARY RECORDS OF THE 208TH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL
(CL/208/SR)

The summary records of the 208th session of the Governing Council were approved.

Item 3 of the agenda

ELECTION OF THE PRESIDENT OF THE 144TH ASSEMBLY

At the proposal of Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), seconded by Ms. F. Bint Abdulla Zainal (Bahrain), Ms. R. Kavakçı Kan (Türkiye) and Mr. B. Park (Republic of Korea), Ms. P. Maharani (Indonesia) was elected President of the 144th Assembly by acclamation.

Ms. P. Maharani (Indonesia), expressing appreciation and gratitude for the trust placed in her to preside over the 144th IPU Assembly, said that she would endeavour to fulfil that task in a transparent and inclusive manner with a view to fostering agreements of benefit to all IPU Members. In so doing, she would count on the support and cooperation of all IPU Members and staff. The Parliament of Indonesia recognized the important role of diplomacy in building bridges and strengthening cooperation and multilateralism in line with the IPU's objectives. The IPU had proved the effectiveness of parliamentary dialogue in promoting democracy, peace and human rights, in building trust, in accelerating the pandemic recovery and in fostering gender equality, youth empowerment and attainment of the Sustainable Development Goals (SDGs). The forthcoming General Debate on *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* would provide an opportunity for Members to contribute to international solidarity on that and related issues by

exchanging differing views and perspectives while maintaining a flexible approach in the interest of consensus. Solutions to shared challenges demanded collective action and support, both of which were essential to the success of the Assembly.

The President, thanking Ms. Maharani for having accepted the nomination, expressed confidence that she would bring her wisdom to the task of presiding over the Assembly and thereby contribute to its success.

Item 4 of the agenda

CONSIDERATION OF REQUESTS RELATING TO IPU MEMBERSHIP

The President, introducing the item, said that the Executive Committee had received several requests from organizations seeking permanent observer status at IPU meetings. In view of the large number of similar requests previously granted, however, the Executive Committee had decided to assess the level of engagement and added value brought to the IPU by the organizations currently holding permanent observer status and to develop a clearer and more rigorous methodology for the granting of that status. It therefore proposed that consideration of the requests before it for permanent observer status should be deferred until the 145th Assembly in October 2022.

The Secretary General, further clarifying the matter, said that the Executive Committee's approach was in conformity with paragraph 13 of the practical modalities of the rights and responsibilities of observers at IPU meetings, which provided for an evaluation of the situation of observers every four years. The aim of the evaluation to be conducted in advance of the 145th Assembly was to determine which observers were active and to draw lessons on which to base the consideration of requests for permanent observer status in future.

The President said he took it that the Governing Council wished to agree to the deferral proposed by the Executive Committee.

It was so decided.

Item 5 of the agenda

REPORT OF THE PRESIDENT

(a) On his activities since the 208th session of the Governing Council

The President, accompanying his report with a digital slide presentation, said that, throughout the period since the 143rd Assembly in November 2021, he had focused in his ongoing activities on the implementation of the new IPU 2022–2026 Strategy adopted at that Assembly. In discussions held during visits that he had conducted to Bahrain, Kazakhstan and Serbia, he had continued, as always, to promote democracy, human rights and the rule of law, while in his address to the Annual Parliamentary Hearing at the United Nations, in February 2022, he had underscored the role of parliaments in working for a sustainable recovery from the coronavirus (COVID-19) pandemic. At the same time, he had highlighted new political approaches exemplified in, among others, the IPU Transparency Report and the 2022–2026 Communications Strategy, which was aligned with the 2022–2026 IPU Strategy and in respect of which the Executive Committee had produced recommendations for endorsement. His efforts to increase the IPU's visibility as a universal organization had additionally included press conferences and a heightened social media presence – both essential tools for the dissemination of IPU values and opinions on important issues. With the aim of further expanding the IPU membership towards universality, the Executive Committee was also preparing for a mission to the United States Congress in Washington D.C. and working to attract new members from the Caribbean and Pacific regions.

Concerning the extraordinary events in Ukraine, in addition to issuing a statement condemning the Russian decision to recognize the independence of the separatist regions in eastern Ukraine and calling for the peaceful settlement of disputes through dialogue and diplomacy, he had visited Kyiv on 7 February in a demonstration of solidarity with the parliamentarians and people of Ukraine. Following the subsequent Russian invasion of that country, the Executive Committee had issued a strongly worded statement of condemnation in which it had demanded an immediate ceasefire and offered the

IPU's good offices in diplomatic efforts at the parliamentary level. In that context, he had met the Ukrainian Ambassador to Portugal in Lisbon and had spoken by telephone with the Speaker of the Grand National Assembly of Turkey. Thanking Turkey for its role as a mediator in the Ukraine crisis, he re-emphasized the IPU position that the war in Ukraine – and with it the suffering of innocents – must be ended forthwith.

The Governing Council took note of the report of the President on his activities since its 208th session and of the Executive Committee's statement on Ukraine.

Item 6 of the agenda

PRESENTATION BY THE SECRETARY GENERAL OF THE IPU IMPACT REPORT OVER THE PAST FIVE YEARS (2017-2021)

The Secretary General, introducing the item and accompanying his remarks with a digital slide presentation highlighting some of the landmark achievements identified in the IPU Impact Report pertaining to the implementation of the 2017–2021 IPU Strategy, said that the IPU had moved further towards its goal of universal membership during the five-year period covered by the report and had broadened its reach through such measures as the establishment of an IPU office in Vienna. It had also increased its visibility, attracting more visitors than ever to its website and harnessing social media platforms to disseminate the IPU message; made more tools and expert guidance available to assist Members in the discharge of their functions; and promoted its role as a platform for inter-parliamentary dialogue. Many of those advances had taken place in the challenging environment created by the COVID-19 pandemic, despite which IPU activities had continued, largely thanks to the acceleration of the Organization's ongoing digital transformation plans.

The report provided details of the impact achieved in connection with each of the eight strategic objectives set for the period 2017–2021, the first of which was to build strong, democratic parliaments, including through the parliamentary capacity-building and standard-setting and knowledge tools described in the report, such as, in the latter case, the Global Parliamentary Report 2017 on the subject of parliamentary oversight. In respect of strategic objective 2 to advance gender equality and respect for women's rights, the IPU had steadfastly promoted women's political participation, as reflected in its convening of the thirteenth Summit of Women Speakers of Parliament – who included the President of the current Assembly – in Vienna in 2021 and in the rising global proportion of women parliamentarians, currently standing at 26.1 per cent, which was an encouraging figure but pointed to the need for swifter progress. The report also contained examples of the IPU's efforts to prevent violence against women in parliament and to foster gender equality through capacity-building and gender-responsive law-making.

With regard to the protection and promotion of human rights, which constituted strategic objective 3, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians had unfortunately seen its workload increase. As detailed in the report, it had successfully resolved some of the cases before it over the preceding five years. As to strategic objective 4 to contribute to peacebuilding, conflict prevention and security, the IPU had served as a platform for mediation and dialogue aimed at the peaceful resolution of conflict in, for example, the Korean peninsula and the Middle East. It had also worked in a sustained manner to raise awareness of terrorism and violent extremism and to develop tools, including an application, a database, and model legislation, to combat both.

The IPU's digital transformation had enabled it to continue throughout the pandemic to promote inter-parliamentary dialogue and cooperation, which formed strategic objective 5 and was among the IPU's raisons d'être. Recent examples of activities in that area included the first-ever virtual IPU Assembly in May 2021, followed by the Fifth World Conference of Speakers of Parliament in Vienna in September 2021 and the 143rd Assembly in Madrid in October 2021. With regard to strategic objective 6 to promote youth empowerment, the IPU's profile had grown increasingly younger in terms of the composition of delegations to its meetings and the inclusion of the youth perspective in issues discussed. Nonetheless, only 2.6 per cent of parliamentarians around the world were under 30 years of age, a situation that the IPU was working to rectify through its *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, to which many world leaders had subscribed in a move that others were encouraged to emulate.

In respect of strategic objective 7 to mobilize parliaments around the global development agenda, the IPU had continued to emphasize the importance of strong parliaments and democracies to the achievement of the SDGs, as exemplified in its efforts to promote parliamentary action to that

end, including through the establishment of dedicated national bodies. The IPU had, in addition, organized a parliamentary meeting on the sidelines of the recent UN Climate Change Conference in Glasgow and worked with specialized agencies to develop tools to assist parliaments in combating climate change. Examples of the IPU's work to bridge the gap in international relations, which constituted strategic objective 8, included the Annual Parliamentary Hearings at the United Nations and the G20 Speakers' Summits (P20) organized in Buenos Aires (2018), Tokyo (2019) and most recently in Rome in October 2021, in advance of the UN Climate Change Conference.

Over the preceding five years, the IPU and parliaments alike had proven their resilience and ability to cope in exceptionally challenging circumstances, most notably those created by the COVID-19 pandemic. At the same time, the democratic backsliding witnessed in some parts of the world and epitomized in the increasing number of coups d'état, above all in Africa, was deeply regrettable and worrying. The Executive Committee had therefore resolved to explore ways of responding more robustly to that backsliding.

In continuing to fare well and operate throughout the pandemic, the IPU had seen its support base broaden. The increasing number of donors and partners contributing resources towards the IPU's ever-widening range of activities included the Canadian Department of Foreign Affairs, IrishAid and the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), as well as the Parliaments of Angola, Benin, China, the Federated States of Micronesia, Qatar, the Republic of Korea, Sweden, Switzerland and the United Arab Emirates, in addition to the Arab Parliament. The IPU would always be pleased for other donors to follow their example. The IPU had also expanded its partnership with UN agencies, with which it worked in their respective areas of expertise to engage with the parliamentary community in the interest of improved outcomes.

In conclusion, the IPU had achieved successes yet still faced challenges, in particular that of reaching out to the entirety of the 46,000 parliamentarians around the world through enhancing its visibility and implementing a more robust communications strategy aimed at the parliamentary community. Digital transformation was another area of challenge in which there was no room for complacency and which was therefore being scaled up. The new 2022–2026 Strategy provided a clear way forward for the IPU, which was intent on an integrated ecosystem approach to its activities and on carefully monitoring progress with a view to changing tack as necessary to ensure even better results in future.

The Governing Council took note of the IPU Impact Report for 2017-2021.

The President, after noting that the increasing number of cases under examination by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was a reflection of the IPU's growing relevance and heightened profile, said in response to comments from **a representative of Yemen** about Yemeni parliamentarians who had been sentenced to death and other penalties following the Houthi takeover of their country that the situation in Yemen would be addressed under a subsequent agenda item.

Observation of a minute of silence

At the invitation of the President, the Governing Council observed a minute of silence in memory of Mr. Jacob Oulanyah, Speaker of the Parliament of Uganda, who had passed away the previous day.

Item 7 of the agenda

2022–2026 COMMUNICATIONS STRATEGY
(CL/209/7-P.1)

The Secretary General, presenting the IPU's 2022–2026 Communications Strategy set out in document CL/209/7-P.1, said that the accomplishments of the previous communications strategy had been reviewed with the aim of identifying a new way forward towards a clearer articulation of the IPU's vision and its position as a unique global forum for the promotion of parliamentary and global multilateralism. Aligned with the IPU Strategy covering the same five-year period, the new Communications Strategy would be periodically reviewed and, as necessary, revised to ensure that it effectively strengthened the IPU's position as a primary global resource for, about and among parliaments.

To that end, the Communications Strategy identified work streams for targeting all 46,000 parliamentarians worldwide to achieve the desired impact, starting with measures to accelerate the

IPU's digital communications transformation and the use of new and existing tools to disseminate the IPU message. Secondly, the Strategy laid emphasis on more engagement and accountability with IPU stakeholders, all of whom – and in particular Speakers of Parliament and IPU office holders – shared a responsibility to articulate that message in their home countries. Thirdly, the IPU would continue to do its utmost to engage with stakeholders beyond the realm of parliament, as was consistent with the new strategic approach of building a parliamentary ecosystem. The document also highlighted international events in which the IPU should be more actively involved as a means of generating greater interest in its work.

The President, in summarizing the three work streams described for placing parliamentarians at the core of the Communications Strategy, said that it was vital to communicate with those 46,000 parliamentarians, each of whom could in turn spread the IPU message among the wider community. It was also vital, however, to turn words into action by implementing and periodically reviewing the strategy through a defined monitoring and evaluation mechanism to achieve the desired outcome. He took it that the Governing Council wished to approve the IPU's 2022–2026 Communications Strategy and the related recommendations of the Executive Committee.

It was so decided.

Item 8 of the agenda

PROPOSED AMENDMENT TO THE RULES OF THE COMMITTEE ON MIDDLE EAST QUESTIONS
(CL/209/8-P.1)

The Secretary General, drawing attention to the amendment to Rule 2.2 of the Rules of the Committee on Middle East Questions set out in document CL/209/8-P.1, said that the aim of that amendment was to ensure compliance with the rule on gender balance, which had at times been difficult for the Committee to achieve. The reason for that difficulty was that only 12 of the 14 members of the Committee were elected, whereas the remaining 2 were ex officio, meaning that their gender was not a factor. To overcome that difficulty, the Committee had endorsed an amendment stating that no more than six of its elected members – instead of seven as per the previous wording of Rule 2.2 – should be of the same sex.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve the amendment endorsed by the Committee on Middle East Questions.

It was so decided.

Item 9 of the agenda

FUTURE INTER-PARLIAMENTARY MEETINGS
(CL/209/9-P.1)

The President, referring to the future inter-parliamentary meetings listed in document CL/209/9-P.1 and recalling that the 145th Assembly was to be held in Kigali, Rwanda from 9 to 13 October 2022[1], said that the Governing Council was called upon to approve the holding of the 146th Assembly in Manama, Bahrain, from 11 to 15 March 2023, and of the 147th Assembly in Geneva, from 8 to 12 October 2023. Parliaments were nonetheless welcome to come forward with offers to host the latter Assembly should they wish to do so.

The Secretary General said, with respect to the kind offer of the Parliament of Bahrain to host the 146th Assembly, that the IPU had received confirmation of all necessary guarantees pertaining to the issuance of visas for all participants and had dispatched a team to Manama to assess the technical facilities in place for hosting the event.

As to the specialized and other meetings listed in the document, most had already been approved by the Governing Council, which was therefore called upon to approve the remainder. All

[1] The dates were subsequently changed to 11 to 15 October 2022 to take account of the P20 meeting in Jakarta on 6 and 7 October 2022.

such meetings were funded from core or external resources, were consistent with the priorities identified in the new IPU Strategy, and would take place either in person, including in some cases at venues yet to be identified, or virtually, in conformity with the IPU's new digital transformation policy. Of particular note was the Eighth Global Conference of Young Parliamentarians to be hosted by the Parliament of Egypt in May 2022. Full details of all meetings would be made available on the IPU's website.

Ms. R. Kavakçı Kan (Türkiye), highlighting the relevance of the parliamentary conference on migration in the Mediterranean to the crisis in Ukraine, said that her Parliament was set to welcome participants to the conference, due to take place in Istanbul from 9 to 10 June 2022.

The President, noting the importance of the discussions at that conference to all individuals fleeing crisis situations around the world, said he took it that the Governing Council wished to approve the list of future inter-parliamentary meetings, as recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

Appointment of an internal auditor

The President said that the internal auditor appointed at the 206th session of the Governing Council, Ms. S. Moulengui-Mouélé of Gabon, was unable to continue in that role as she was no longer a parliamentarian. To avoid a recurrence of a situation in which the IPU might find itself without an internal auditor for a variety of reasons, the Executive Committee had requested that, as provided for in the Statutes of the IPU, two internal auditors should always be appointed in future. In the interim, Ms. L. Fehlmann Rielle of Switzerland, who, as a former member of Executive Committee, was familiar with the financial situation of the IPU, had kindly offered her candidacy as the internal auditor for the 2021 accounts. He took it that the Governing Council wished to approve Ms. Fehlmann Rielle's nomination for the position, as recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

The President expressed special thanks to Ms. Fehlmann Rielle for her acceptance of that position in the exceptional circumstances that had arisen.

Announcement of the quorum for the session

The Secretary General announced that, in conformity with Rule 34.2 of the Governing Council, a quorum of 60 had been established for the current session on the basis of the number of members or substitutes participating in the first meeting, which amounted to 118.

The sitting rose at 10:55.

Second sitting

Thursday, 24 March 2022
(Morning)

The sitting was called to order at 09:15, with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

Item 5 of the agenda

REPORT OF THE PRESIDENT
(continued)

(b) On the activities of the Executive Committee

The President, in reporting on the activities of the Executive Committee, said that the Committee had examined the findings of a study commissioned by the IPU to assess how it had fared in its engagement with the United Nations over the preceding 20 years. It had supported those findings and the accompanying 10 recommendations as the way forward to further enhance the parliamentary dimension of the work of the UN.

On another note, the Executive Committee had emphasized the need for Member Parliaments to ensure that their delegations systematically included any parliamentarian who had been appointed to an IPU office.

The Governing Council took note of the report of the President on the activities of the Executive Committee.

Item 10 of the agenda

FINANCIAL RESULTS FOR 2021
(CL/209/10-R.1, R.2 and R.3)

Ms. C. Widegren (Sweden), member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, presenting the IPU's financial report and audited financial statements set out in document CL/209/10/R.1, together with the financial situation of the IPU at 31 January 2022 set out in document CL/209/10/R.2, said that the IPU was fortunate in the present times of uncertainty to enjoy the financial health and security needed to manage crises effectively and achieve set goals. The fact was that Members, in a demonstration of their faith in the IPU's relevance and notwithstanding the economic and other difficulties caused by the COVID-19 pandemic, had continued to pay their assessed contributions to the IPU. She thanked all members of the Sub-Committee on Finance for their tireless and painstaking efforts to address issues of importance to Members and also thanked the Secretary General and his financial team for engaging in those efforts and working to ensure full transparency and accountability.

Following in the footsteps of his predecessors in performing a sterling job, the IPU's External Auditor, the Comptroller and Auditor General of India, as indicated in his report contained in section 9 of document CL/209/10/R.1, had formed a positive opinion of the audited financial statements for 2021 and of their accuracy in confirming the strength of the IPU's financial management. Owing to COVID-19-related travel restrictions, the audit had been carried out remotely with the support of the IPU's financial team. The resulting four recommendations detailed in the Internal Auditor's report set out in document CL/209/10-R.3 – none of them indicative of any shortcomings – had been taken on board and would further enhance the IPU's financial management. Given the Sub-Committee's involvement in all aspects of the IPU's finances, it would perhaps be better renamed in future the Sub-Committee on Finance and Audit.

Key points worth highlighting from the financial report and audited financial statements for 2021 included the operating surplus of CHF 378,270, which pointed to the IPU's healthy financial situation. The impact of COVID-19 had been less felt than in 2020, and travel costs had increased in 2021 with the resumption of in-person meetings, such as the 143rd Assembly in Madrid. Three quarters of the IPU's revenue was derived from assessed contributions, which were used for the direct funding of strategic activities, and the remaining quarter came from voluntary contributions. Thanks to the size of

the operating surplus, the liquid portion of the Working Capital Fund had, for the first time, reached the target level set by the Executive Committee in 2006 at one half of the approved annual operating budget. The amount set aside was vital to strengthening the Organization's resilience in the face of future crises now considered inevitable.

As noted at the previous Assembly, total assessed contributions had remained at the same level as they had been 15 years previously. Albeit that the IPU was working towards the goal of universal membership, it was time to rebalance that level in the light of the new IPU Strategy, future challenges, rising costs and inflation. The budget discussions for the coming year would therefore be aimed at achieving a gradual return to the total contribution level of 2010 so as to secure adequate financing for delivering on the IPU's new strategic objectives while simultaneously strengthening the IPU's relevance and, in the longer term, its ability to cover rising costs and salaries. Input from Members concerning their respective needs and possibilities would be welcome.

The total amount of arrears in assessed contributions continued to increase, with 10 Members and Associate Members currently at risk of having their membership rights suspended. As always, the IPU would continue to monitor the situation of those Members and to work with them individually, including through the geopolitical groups, with a view to ensuring their ongoing enjoyment of those rights.

As to the welcome rise in voluntary funding, it was indicative of – and attributable to – the IPU's enduring relevance for parliaments and international organizations, among others. The level of income from assessed contributions nonetheless remained fixed at 75 per cent, thereby ensuring in combination with the IPU's transparency and accountability that the Organization was never open to the possibility of outside influence. In working towards its new strategic objectives, the strength and relevance of the IPU as a modern global organization rested in no small part on the health of its finances, which the Sub-Committee would do its utmost to safeguard. The Executive Committee recommended that the Governing Council approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2021.

Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland), internal auditor, in delivering her report set out in document CL/209/10-R/3, including details of the four recommendations made by the External Auditor, said that the latter had confirmed the accuracy and quality of the IPU's financial statements. She joined the Executive Committee in recommending that the Governing Council approve the financial administration of the IPU and the financial results for 2021 which were sound and healthy.

The Secretary General, expressing thanks for the reports from Ms. Widegren and Ms. Fehlmann Rielle confirming the IPU's healthy financial position, said that the information set out in document CL/209/10/R.2 on the financial situation of the IPU at 31 January 2022, including with respect to voluntary contributions, confirmed that the financial situation remained sound, even despite the heightened market volatility prompted by the Ukraine crisis. While revenues and expenditures remained essentially on target, Members and Associate Members liable for suspension of their rights – specifically, the Central African Republic, Congo, Côte d'Ivoire, Guinea-Bissau, Libya, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Venezuela (Bolivarian Republic of), the Andean Parliament and the Economic and Monetary Community of Central Africa (CEMAC) – were urged to settle their arrears in the payment of their contributions in the interest of maintaining the existing healthy balance between those core contributions and external funding. The geopolitical groups were also urged to engage in encouraging those concerned to honour their financial obligations towards the Organization.

The IPU remained grateful for the robust contributions of funding in support of its ever-widening range of activities and invited similar contributions from others. Amounting to just over one quarter of the total budget, such funding had been received from SIDA, which was poised to renew its long-standing funding arrangement with the IPU; the Parliament of Qatar, which had contributed a sum of US$ 2 million towards overall activities; and the Canadian Government, which had provided CHF 1.5 million over three years towards the promotion of gender equality through parliamentary capacity-building, an area also supported by funding from IrishAid. Support had been provided in addition by the World Health Organization (WHO) for health-related initiatives; by the Parliament of Angola for work on maternal, newborn, child and adolescent health; by the National People's Congress of China for activities relating to the SDGs and to counter-terrorism, with funding also provided towards combating the latter by the Parliaments of Bangladesh, Benin and the United Arab Emirates; by the European Union for parliamentary capacity-building in Djibouti, with a particular focus on human rights; by the Micronesian Parliament for activities in the areas of climate change, migration and governance; and by the UN Development Programme (UNDP) – a long-standing partner of the IPU – for parliamentary capacity-building worldwide.

As to support in kind, the Parliament of the Republic of Korea had for many years been seconding staff to the IPU in a mutually beneficial arrangement. All Members were invited to consider providing similar support, as the Parliament of Austria had done by seconding an ambassador to serve as head of the IPU office in Vienna.

The President, again highlighting the fact that assessed contributions had remained static for the previous 15 years, expressed thanks to all those who had worked to ensure that the IPU had continued to operate to the same standard throughout that time.

Mr. K. Tanaka (Japan) said that many countries, including Japan, were currently experiencing financial difficulties as a result of the COVID-19 pandemic and that the IPU must therefore seek to preclude any increase in assessed contributions by undertaking an in-depth reform aimed at enhancing the efficient use of the budget through financial streamlining. With a view to cost reduction, IPU meetings and projects should be scrutinized for duplication and the senior management salary structure should also be reviewed. Moreover, the number of staff posts held by Japanese nationals should be increased in proportion to the sum of Japanese contributions to the IPU. Japan would continue its close monitoring of the IPU's activities.

Mr. G. Mohaba Messu (Equatorial Guinea) said that his Parliament had always steadfastly supported the IPU in its efforts to disseminate the values of democracy, human rights, good governance and peaceful coexistence. It therefore looked forward to resuming its voluntary contributions towards those efforts once it had recovered from the unprecedented economic crisis fuelled by the COVID-19 pandemic.

The President, responding to points raised and emphasizing the need for careful monitoring and improvement wherever possible, said that it was only thanks to its efficiency that the IPU had been able to accomplish what it had with a constant level of assessed contributions since 2007, rising costs notwithstanding. As to the duplication of activities, it might be perceived to occur in instances where, for example, a series of regional meetings were held on the same topic. Such meetings, however, saved on costs for delegates, many of whom would otherwise need to travel long distances if only one meeting were convened to address a particular topic.

Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) said that there had been no increase in IPU staff salaries since 2007, albeit that living costs in Geneva had risen in the interim. As an important part of the IPU family, staff members should be treated fairly and be adequately protected as opposed to having their salaries reviewed in a cost-saving exercise.

Ms. C. Widegren (Sweden), member of the Executive Committee and Chair of the Sub-Committee on Finance, underlining the importance of efficiency, said that the IPU staff worked persistently to extract maximum benefit from the funds available for activities. For its part, the Executive Committee endeavoured to achieve added value for Members from those funds, which in the coming phase would involve a targeted focus on the IPU's five new strategic objectives to ensure the delivery of efficient and high-quality outcomes. It was also important to reduce the IPU's environmental footprint by minimizing paper use and, where possible, travel, as well as by holding more hybrid and digital meetings.

The Secretary General, thanking the representative of Japan for his constructive comments, said that the assessed contributions payable had remained stable thanks to the IPU's commitment to achieving efficiencies. The IPU would continue to strengthen the measures in place to that end and to monitor its financial performance management. As an international organization competing for staff with United Nations Common System members, it was obliged to offer employment conditions and benefits that would attract the best qualified and most experienced candidates. With the IPU Secretariat already stretched to the limit, its staff numbers should – if anything – be increased so that it could best deliver on the broad and ever-growing mandate entrusted to it. The IPU would continue to expand and diversify the geographical origins of its staff. Their recruitment, however, was ultimately based on their experience and qualifications, without reference to the size of contributions made by Member Parliaments, which would be contrary to the rules in place. In short, the IPU was fully committed to diversity and to a focus on skills, experience and expertise with a view to recruiting a complement of staff who were competent to deliver on the mandate assigned to the IPU by its Members.

Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), welcoming the confirmation of the IPU's sound financial position, said that IPU staff members consistently demonstrated commendable commitment to continuing their work unabated, despite having received no incremental rises in salary in recent memory. Although its staff turnover was very low, it would behove the IPU to factor into its budget discussions the type of salary and benefits packages that would enhance motivation and job satisfaction. Otherwise noting that a member of the Executive Committee, Ms. E. Anyakun of Uganda, had volunteered to serve as one of the IPU's two internal auditors, he suggested that other volunteers might wish to put their names forward as candidates for the second position.

The Secretary General said by way of clarification that the two internal auditors appointed at the previous Assembly for the 2022 accounts would be succeeded at the 145th Assembly by two internal auditors for the 2023 accounts. Ms. Anyakun's candidacy for one of those positions had been duly noted.

The President, after reiterating the importance of appointing two internal auditors to avoid the possibility of being left with no internal auditor, said he took it that the Governing Council wished to approve the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2021.

It was so decided.

Item 11 of the agenda

SITUATION OF CERTAIN PARLIAMENTS

The Secretary General, accompanying his overview of the situation of certain parliaments with a digital slide presentation, said with reference to Afghanistan that there had been no functioning parliament in that country since the Taliban takeover. Many parliamentarians had fled and were operating as a parliament in exile, with which the IPU would continue to work in a symbolic gesture, given that IPU membership was open only to parliaments that functioned within the territory of a sovereign State. An Afghan delegation was attending the current Assembly in an observer capacity, with the hope that the situation would improve as time went on. On the humanitarian side, the IPU was working with parliaments and other entities to identify potential avenues through which to address the dire situation of Afghan women and girls in particular.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve the Executive Committee's recommendation that the IPU should continue to recognize the Afghan Parliament as its main interlocutor and support its participation in IPU activities in a non-voting capacity, with no rights for its members to hold any IPU office.

It was so decided.

The Secretary General said that there was also no functioning parliament in Myanmar and that the IPU had in recent years been constructively engaged with the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), which was the parliament in exile. The Executive Committee recommended that the same course of action should be taken in the case of Myanmar as in that of Afghanistan.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve the Executive Committee's recommendation that the IPU should continue to recognize the CRPH as its main interlocutor and support its participation in IPU activities in a non-voting capacity, with no rights for its members to hold any IPU office.

It was so decided.

The Secretary General said with respect to the situation in Burkina Faso that the country's parliament had been dissolved following the coup d'état that had taken place in early 2022. A transitional arrangement had been put in place that include a transitional charter and a 71-member transitional legislative assembly with a civilian Speaker for a 36-month period. The situation was similar to that of Mali, regarding which the Governing Council had previously taken a position. The Executive Committee recommended that the Governing Council apply the same treatment to this transitional parliament as had been applied to Mali. While the Executive Committee condemned the coup d'état, it had taken note of the establishment of the transitional parliament and recommended that the IPU continue to work with it with a view to developing a road map for a speedy return to normality.

The President said he took it that the Governing Council wished to approve that course of action recommended by the Executive Committee.

It was so decided.

The Secretary General, continuing his remarks with an update on the IPU's monitoring of the situation of certain other parliaments, said that no transitional parliament had yet been established in Sudan following the two coups d'état witnessed in that country since April 2019. In the absence of any indication of when elections there might eventually be scheduled, the Executive Committee had decided to suspend the Parliament of Sudan from the IPU membership, which now comprised 178 parliaments as a result.

In Guinea, which was experiencing a similar situation to Mali, the IPU was continuing to monitor the situation and engage with the authorities, including the country's ambassador in Geneva, to ensure that the transitional parliament established following the coup d'état in 2021 was working robustly towards the restoration of constitutional rule. The IPU hoped in the coming weeks to embark on a programme of cooperation with the parliament to that end.

In the case of Libya, with its two prime ministers and two election timelines, the situation was intractable and lacked all clarity. The Tobruk-based transitional parliament recognized as the IPU Member had difficulty functioning in those circumstances and its delegation to the current Assembly had not materialized for reasons as yet unknown. He would report back to the Executive Committee and the Governing Council on further developments in the light of a recent communication received from the Speaker of that parliament indicating that he and the leaders of the Tobruk-based Government wished to have a face-to-face meeting with the IPU in Geneva to discuss the situation.

Concerning Mali, the IPU had worked with the transitional parliament established following the coup d'état in 2020 to develop a road map for the institution of legislative reforms that would pave the way for a return to constitutional rule. Following concern over deadlines, it now appeared that no elections would be held until 2025. The IPU would continue to monitor the situation and to provide capacity-building support to the transitional parliament, including with a view to the establishment of a new constitution reflecting the will of the Malian people.

In respect of Tunisia, where the Parliament had been suspended by its President in July 2021, the IPU had continued to monitor the situation while also conveying its concerns through the Tunisian ambassador in Geneva about the country's lack of constitutional order and offering its support towards the creation of a new constitutional framework. It would report in due course on developments in that respect and was meanwhile engaging with the Tunisian authorities on cases involving violations of the human rights of Tunisian parliamentarians.

Mr. P.F. Casini (Italy), Honorary IPU President, said that the complexity of the situation in Tunisia, including in the light of progress achieved from the Arab Spring, warranted special in-depth monitoring by the IPU, which was also well placed to play a mediating role among the parties concerned.

The Secretary General, welcoming Mr. Casini's proposals, noted that the IPU's engagement with the Tunisian authorities and its statements on the situation in Tunisia had always been very much along those lines. Continuing his update, he said that, in Venezuela (Bolivarian Republic of), the opposition parliament elected in 2015 had continued to sit despite the subsequent election of a pro-Government parliament in late 2020. The IPU mission conducted to Venezuela in August 2021 had concluded that neither parliament qualified for IPU membership, the mandate of one of them having expired and the members of the other having been elected in dubious conditions inconsistent with the constitutional rules in place in Venezuela.

The IPU meanwhile continued to engage in dialogue with both parliaments, which were permitted to attend IPU proceedings in an observer capacity – on condition that the delegation was composed of members from each of the two – until such time as parliamentary elections were once again held in consistency with constitutional rules. On a positive note, recent indications were that the Venezuelan Government and opposition were preparing to resume their suspended talks in the near future under Mexican auspices. The IPU stood ready to offer its good offices as necessary in that context and hoped that dialogue would prevail in helping the Venezuelans to resolve their situation.

In Bosnia and Herzegovina, the IPU was alert to the possibility of an explosive situation were the peace process in that country to unravel as a result of internal conflict in which one of the two entities established under the 1995 Dayton Agreement was threatening to cease compliance on grounds of discrimination against it. The IPU would continue to monitor the situation with a view to recommending a course of action should it become critical.

With regard to the situation in Chad, there was some degree of continuity in the sense that the Transitional National Council established in October 2021 following the death of the country's former President was essentially composed of members of the outgoing parliament at that time. The Chadian authorities had assured the IPU of their commitment to a return to constitutional rule at the earliest opportunity, although elections were likely to be delayed while a broad-based consultation took place to ensure that the country's new constitution and electoral provisions were in line with the expectations of the Chadian people. The IPU was meanwhile continuing its technical assistance to Chad in the form of parliamentary capacity-building.

Concerning Eswatini, where protests demanding political reform had intensified, the trials of two parliamentarians arrested in July 2021 had been repeatedly delayed. In February 2022, furthermore, the State opening of the country's Parliament had taken place amid such protests. In the absence of the promised national dialogue to resolve the protesters' demands, the IPU continued to engage with the Eswatini authorities and would also continue to report on the situation.

Mr. N.F. Shivambu (South Africa) said that he would welcome information concerning specific action that the IPU intended to take vis-à-vis the situation described in Eswatini.

The Secretary General said that Eswatini had been placed on the IPU's watch list as an early warning of a potential hotspot of concern where political developments might affect the functioning of the country's Parliament. There was as yet no indication, however, that the constitutional order had been disrupted in Eswatini; its Parliament was operating as normal, despite the crisis situation, and an Eswatini delegation was attending the current Assembly. The IPU stood ready to assist as required in promoting a national dialogue in Eswatini to resolve the issues at stake. Meanwhile, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was seized of the case of the two arrested parliamentarians and would report on the matter under a subsequent agenda item.

Mr. N.F. Shivambu (South Africa) said that there was no functioning democracy in Eswatini, where the ruling monarchy exercised absolute power, including over the executive, and political space was lacking. Political parties were banned and those calling for democratic reforms were routinely arrested or forced into exile. For all those reasons and more, the IPU should give special attention to the situation.

The President said that the IPU always advocated respect for constitutional order and that its Committee on the Human Rights of Parliamentarians was devoted to examining specific cases, including in Eswatini.

The Secretary General said that the observations of the South African representative were well taken and proved that the IPU was warranted in placing Eswatini on its watch list. The IPU was always careful to refrain, however, from forming qualitative judgements about the constitutional order in any particular country. While recognizing that all countries were entitled to decide on their form of government, the key point for the IPU was to ensure that the functioning of parliaments was not impeded. The Committee on the Human Rights of Parliamentarians therefore diligently prosecuted cases brought before it of parliamentarians who had been arrested on account of the performance of their parliamentary duties, making recommendations accordingly for resolving the situation and ensuring that there was no denial of due process for such parliamentarians. The IPU would continue to monitor the situation in Eswatini and make recommendations for action as necessary.

In the case of Guinea-Bissau, the ongoing wrangling between the Government and parliament was affecting the latter's ability to function as normal as well as the ability of the IPU to provide technical capacity-building support. The President of the IPU stood ready to use his good offices to promote a resolution of that worrying situation through dialogue.

In Haiti, with a non-existent lower house and only 10 of 30 senators sitting, there was still no functioning parliament. The IPU was continuing to monitor the situation and to call for elections, which thus far had been prevented by the sustained political crisis, to take place as soon as possible.

With regard to Palestine, the Palestine Legislative Council had been dissolved in 2018 with a view to elections that had not yet taken place. The hope was that dates for such elections would be announced in the near future. By contrast, a new Speaker of the Palestine National Council (PNC), which was the country's overall legislative body, with IPU membership, had recently been elected, giving rise to the hope that a PNC delegation would be in attendance at future Assemblies.

In respect of South Sudan, the country was on track to hold elections in 2023, albeit with a possible delay, and a transitional parliament composed of a cross-section of the country's political classes was in place. The IPU understood that the members of that parliament had been increased

from 400 to 550 to accommodate all relevant political parties in the country's governance structure and was providing capacity-building assistance. The IPU's *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign had also been endorsed by the Speaker and activities to promote youth participation in politics were being organized with IPU support.

In the Syrian Arab Republic, limitations had made for little progress in the constitution-making process under way. The IPU encouraged the Syrian parliamentarians attending the current Assembly to do their utmost to expedite that process with a view to developing a constitution that complied with the expectations of the Syrian people so as to help in resolving the ongoing crisis in the country.

Lastly, in Yemen, there had been no major developments in the situation. The Seiyun-based parliament represented at the current Assembly was urged to mobilize all parliamentarians in Yemen to resolve that situation, with a particular focus on the humanitarian crisis. For its part, the Yemeni delegation to the Assembly had expressed its hope that the IPU would bring together relevant stakeholders to identify action that would truly help to end the plight of the Yemeni people. The IPU would report back in due course on the outcome of its consultations on that score.

Noting that the Governing Council's review of the situation of certain parliaments was a key component of its work, his concluding comment was that the Executive Committee had expressed deep concern over what it saw as an epidemic of coups d'état challenging the world. It was vital for the IPU to reflect thoroughly on how to position itself in the face of that worrying trend, such as by engaging more robustly with regional parliamentary institutions and other stakeholders to better understand the dynamics at stake so that it could contribute sustainably to addressing the current global democratic crisis. The President of the IPU had, for instance, engaged in fruitful discussions as to how the IPU might help towards resolving the situation in Myanmar, the hope being that positive developments would ensue.

The President, emphasizing that the IPU would continue its efforts to promote the earliest possible return to constitutional order in countries around the world, said he took it that the Council wished to take note of the update provided by the Secretary General concerning the IPU's monitoring of the situation of certain parliaments.

It was so decided.

Item 12 of the agenda

REPORT OF THE COMMITTEE ON THE HUMAN RIGHTS OF PARLIAMENTARIANS
(CL/209/12-R.1 and P.1)

The President, introducing the item, said that the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was imbued with special importance in view of its unique mandate to address violations of the human rights of parliamentarians. That fact had been highlighted by the current President of the United Nations General Assembly, who had expressed profuse thanks to the IPU as the only institution to have fought for his freedom following his arrest while serving as a parliamentarian in his home country of Maldives.

Mr. S. Cogolati (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), presenting the draft decisions set out in document CL/209/12-R.1, said that, during its session, the Committee had held 10 hearings, in the course of which it had met with authorities as well as complainants and a United Nations independent expert. He thanked all of those who had taken the time to respond to the Committee's invitation by videoconference and in person.

During its session, the Committee had examined the situation of 253 parliamentarians (22 per cent of whom were women) in 14 countries. It had also adopted admissibility decisions in a new case concerning Ms. Talíria Petrone, a parliamentarian from Brazil, and in another new case in Brazil.

However, the draft decisions that he would present for approval by the Governing Council concerned 217 parliamentarians in 9 countries.

Before presenting those draft decisions, he wished to mention the collaboration between the Committee and the Bureau of Women Parliamentarians. During the current session, the two bodies had had the opportunity to strengthen their cooperation in dealing with cases of violence against women. The Committee welcomed that opportunity and hoped to continue exploring the possibilities open to it to better support women parliamentarians who were victims of human rights violations.

Belarus

The first draft decision concerned the case of Mr. Lebedko, a member of parliament from Belarus. The Committee had had the opportunity to meet with the complainant and a member of the lower house of the Parliament of Belarus during the session, and thanked them for the information provided.

Mr. Lebedko's case had been reopened by the Committee in 2021. Mr. Lebedko was one of the members of the 13th Supreme Soviet of Belarus who were the target of a series of reprisals because of their opposition to President Lukashenko between 1996 and 2000. The Committee had reopened the case following a new complaint alleging complete impunity for the perpetrators of the multiple violations alleged by the complainant, including, *inter alia*, torture, arbitrary arrests, violations of the right to freedom of assembly, the right to work, the right to take part in political life and the right to a fair trial.

The Committee noted with concern the complainant's allegation that the legal provisions that gave rise to the above-mentioned violations had not been brought into line with Belarus' international human rights obligations and had continued to be the source of numerous violations 20 years after the events. The Committee called on the Belarusian parliamentary authorities to end impunity in the case and to review Belarusian legislation to ensure that such violations did not recur in the future.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Anatoly Lebedko.

Ecuador

The Committee had examined a collective case concerning seven Ecuadorian parliamentarians, which it was bringing to the attention of the Council for the first time.

The Committee thanked the Ecuadorian delegation for the information provided and for participating in a hearing before the Committee during the present Assembly. The Committee noted with concern that legal proceedings were under way against three opposition parliamentarians, Ms. Desintonio, Ms. Cabezas and Ms. Astudillo, in connection with their parliamentary activities. The Committee wished to receive official and detailed information on the facts underlying the charges against those three parliamentarians, as well as on the administrative proceedings against Mr. Jarrin, which had led to the temporary suspension of his parliamentary mandate, and the proceedings initiated against Mr. Muñoz, both of whom were also members of the opposition.

The Committee was also concerned at the discriminatory and sexist nature of the disparaging messages and comments received by Ms. Palacios, Ms. Veloz, Ms. Desintonio, Ms. Cabezas and Ms. Astudillo. The Committee affirmed that the National Assembly had the opportunity to make a decisive contribution to the prevention of all forms of violence against women, including online violence, and to create conditions conducive to the effective and timely investigation into and punishment of such acts.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of seven Ecuadorian parliamentarians.

Egypt

The Committee had again considered the case of the former Egyptian member of parliament, Mr. Mostafa al-Nagar, who had been missing for almost three years. The Committee welcomed the cooperation of the Egyptian authorities, in particular the hearing with Mr. Karim Darwish, Chair of the Foreign Affairs Committee of the Egyptian House of Representatives.

Despite the Committee's constructive exchange with the representative of the Egyptian delegation and the information provided, the Committee remained convinced that the Egyptian State could make more efforts to locate Mr. al-Nagar, in particular by opening an investigation into his disappearance so that his family could finally find out what had become of him.

Mr. K. Darwish (Egypt), stressing the strong commitment of the Egyptian Parliament to full respect for human rights and its unwavering support for the realization of those rights for all, including parliamentarians, said that his delegation firmly rejected the draft decision concerning Mr. al-Nagar and the manner in which the Committee conducted its business. The previous day, he had willingly and in good faith responded to the Committee’s request for him to engage with it in an open and frank discussion about the case of Mr. al-Nagar. Regrettably, however, the draft decision on that case indicated that he had been mistaken in his understanding of the Committee as an impartial and professional body that worked with integrity.

First, the Committee had built the case on false pretexts and fabricated allegations unsubstantiated by evidence. The Committee had also failed adequately to verify or cross-check information that it had received nor had it clarified his questions about its verification methods. The Egyptian Parliament had fully welcomed the Committee's efforts to engage with it, responding with a comprehensive 12-page letter to all points and questions raised by the Committee, an English copy of which had also been provided to the Committee the day before its sitting.

The Committee had nonetheless failed to take on board, in its summary of the case and in the related draft decision, the authoritative information and substantiated arguments provided to it by the Egyptian Parliament. Both texts contained information and statements that were factually incorrect, based as they were on unverified allegations. The draft decision must therefore be redrafted to incorporate all the facts and information provided by the Egyptian side. Most worryingly of all, the draft decision did not comply with the Statutes and Rules of the IPU, as it set out a subjective opinion on the case of Mr. al-Nagar, which was an extremely alarming development, serving neither the purposes nor the objectives of the Committee and running counter to the principles of professionalism and impartiality. The Egyptian Parliament adhered to the principle of respect for constitutional rules as a main pillar of its work and called on the IPU to do likewise.

Mr. S. Cogolati (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), reiterating the Committee's thanks to the Egyptian authorities for their cooperation and frank and transparent discussion with it about the case of Mr. al-Nagar, said that, as reflected in the draft decision, the Egyptian position had been duly noted. In particular, the enforced disappearance of Mr. al-Nagar was not a conclusion drawn by the Committee but an allegation or fear. The aim, therefore, was to find Mr. al-Nagar by directing all efforts – those of the Egyptian authorities included – towards identifying his whereabouts, as also requested by his family.

The President said that the texts in question should be redrafted as necessary to include any missing facts that had been provided.

The Secretary General, reiterating the thanks expressed to the Egyptian authorities for their spirit of cooperation to resolve issues through dialogue with the Committee, said that the Governing Council had no desire to adopt decisions that were factually inaccurate. The Committee would therefore undoubtedly be willing to review and amend the preamble to the draft decision, which was understood to be the text at issue. The operative paragraphs were not in question and would remain unaltered.

On that understanding, the Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Mostafa al-Nagar.

Eswatini

The Committee was reporting to the Governing Council for the first time on the situation of three parliamentarians in Eswatini. Two of them had been held in detention on terrorism charges since July 2021, and the third had fled the country before an arrest warrant had been issued against him.

The two detained members of parliament had been arrested after they had called for democratic reforms, which was a legitimate demand. The Speaker of the Assembly had provided the Committee with valuable information on their situation. The Committee had been told that their parliamentary immunity had been respected and that their conditions of detention were good. However, the reply of the Speaker of the Assembly had done nothing to erase the Committee's doubts about how parliamentarians could be accused of terrorism.

That was why the Committee would like to send an observer to their trial and report back to the Governing Council in the near future on whether their fundamental rights were being respected.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of three Eswatini parliamentarians.

Libya

The Committee was submitting a new decision to the Governing Council concerning the case of Ms. Seham Sergiwa, a Libyan parliamentarian who had been violently abducted from her home two years earlier. To date, there was no information on what had become of her and the authorities had still not provided any concrete information on the status of the investigation into her disappearance.

The recent findings of the United Nations' Independent Fact-Finding Mission and the concerns expressed by the UN Secretary-General's Special Adviser on Libya confirmed the Committee's findings. The latter would do its utmost to establish cooperation with those two UN mechanisms in order to reach a satisfactory resolution of Ms. Sergiwa's case.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Ms. Seham Sergiwa.

Myanmar

The Committee had once again examined the situation of parliamentarians in Myanmar, where 62 members of parliament had been subjected to reprisals for their parliamentary work following the military takeover in March 2021. Around 30 of them were being held incommunicado in worrying conditions, according to the report of torture and inhumane conditions of detention by the United Nations Special Rapporteur on the human rights situation in Myanmar. The Committee had had the opportunity to meet with the Special Rapporteur at a hearing during the session, and wished to thank him for the valuable information he had provided to the Committee. It joined him in his call for solidarity with the people of Myanmar and their elected parliamentarians through more concrete joint actions of support. The Committee also invited the Governing Council to show solidarity with their colleagues by supporting the International Parliamentarians Alliance for Myanmar.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of 62 Myanmar parliamentarians.

Uganda

The Committee first wished to thank the Ugandan delegation for meeting with the members of the Committee during the current Assembly.

The Committee had again considered the situation of five Ugandan parliamentarians who had been violently arrested and tortured in August 2018. The Committee reiterated its long-standing concerns relating to the impunity surrounding those events and urged the Ugandan authorities to take decisive action, in line with the recommendations made in the Committee's 2020 mission report, to ensure that the allegations of torture were fully and effectively investigated, followed by the taking of whatever steps were warranted as a result against those responsible.

The Committee had also examined a new situation in Uganda, concerning two opposition members of parliament who were currently in detention, Mr. Allan Ssewanyana and Mr. Muhammad Ssegirinya. The Committee was deeply concerned about the continued detention of those members of parliament, in view of the worrying allegations concerning their conditions of detention and mistreatment while in custody and the alleged deterioration in their state of health. The Committee urged the national authorities to take all necessary steps to ensure that they both had full enjoyment of their rights, in particular their rights to life and to physical integrity, to benefit from judicial guarantees and to receive the necessary medical care.

The Committee wished to send a delegation to Uganda as soon as possible so that it could visit the detained members of parliament, gather information on the status of implementation of the recommendations contained in the Committee's 2020 mission report and continue dialogue with the national authorities with a view to promoting a satisfactory settlement of the Ugandan cases. The Committee thanked the Ugandan delegation for the assurances of support it had given in that regard.

The Governing Council adopted unanimously the two draft decisions relating, respectively, to the cases of five Ugandan parliamentarians and to the cases of two Ugandan parliamentarians.

Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Vice-President of the IPU, took the Chair.

Palestine

The Committee had again examined the case of Mr. Marwan Barghouti, a former Palestinian member of parliament who had been detained after an unfair trial, as concluded by Mr. Simon Foreman, the legal expert appointed by the IPU, in his 2003 report on Mr. Barghouti's trial.

The Committee remained concerned about the violations to which Mr. Barghouti had been subjected in the early years of his detention, in particular the allegations of cruel, inhuman and degrading treatment to which he had allegedly been subjected and which had never been examined by the Israeli authorities.

The Committee would continue to examine the case and to keep up its efforts to re-engage in direct dialogue with the Israeli authorities with a view to resolving it.

Mr. A. Dicter (Israel) said that Mr. Barghouti had been elected as a parliamentarian while serving five sentences of life imprisonment for convictions of murder and that the IPU must not become a resort for arch-terrorists, who should be unable to serve as parliamentarians under any circumstances. Unlike Israelis imprisoned in Palestine, Mr. Barghouti had been permitted from the outset to be visited by delegates from the International Committee of the Red Cross (ICRC). He called on all Members to reject the Committee's account of the case.

Mr. S. Cogolati (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians) said in taking due note of those remarks that the Committee operated on the principle that all parliamentarians, irrespective of the accusations against them, had the right to a fair trial and adequate conditions of detention as well as the right not to be subjected to cruel, inhuman or degrading treatment. The Committee remained continually open to dialogue with the Israeli authorities and stood ready to conduct a mission to Israel in order to meet with all concerned parties, including humanitarian organizations and Mr. Barghouti himself, which could lead to it taking a new decision on the case.

Mr. A. Dicter (Israel), stressing that the Israeli justice system was globally respected, said that, as the court records would show, Mr. Barghouti had undeniably received a fair trial. The Committee's failure to respond to the numerous letters addressed to it by his delegation, which had also met with it at the present Assembly, was unacceptable. He wished to know whether the Committee's remit included the defence of convicted terrorists who had been elected as parliamentarians only after being convicted.

Mr. S. Cogolati (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), said that the Committee was an independent body composed of members elected by the Governing Council. It was examining 685 cases of parliamentarians in 47 countries – or 1 in 4 of all countries – and defending the human rights of those parliamentarians, regardless of the charges against them.

The Secretary General said that, in their dialogue with the Israeli authorities, the IPU and the Committee had emphasized that they did not defend criminals who broke the law but parliamentarians as members of an institution that should function unimpeded in any democracy. Impartial and independent in its defence of parliamentarians who had been prosecuted on account of the performance of their parliamentary duties, the Committee was always anxious to ensure that such parliamentarians enjoyed due process and fair trial rights. Its role was not to defend terrorists but to see to it that parliamentarians were able to perform their duties as mandated by the people. Evidently, any parliamentarian found guilty of an offence following their prosecution in accordance with due process must face the full force of the law.

Mr. F. Zon (Indonesia) said that the question posed had been clearly answered.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the case of Mr. Marwan Barghouti while taking note of the concerns expressed and the explanations provided in response.

Venezuela (Bolivarian Republic of)

The Committee had again considered the case of 134 Venezuelan parliamentarians elected in 2015. In light of the findings of the joint mission of the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Venezuela in August 2021, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians noted with satisfaction that President Maduro's government had announced the imminent resumption of dialogue with the opposition and reaffirmed in that regard that the issues involved were part of the broader political crisis in Venezuela, which could be resolved only through inclusive political dialogue and by the Venezuelans themselves. The Committee was hopeful that the talks would resume soon and reaffirmed the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela. At the same time, the Committee once again urged the Venezuelan authorities to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015.

The Governing Council adopted unanimously the draft decision relating to the cases of 134 Venezuelan parliamentarians.

Mr. S. Cogolati (Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians), said in conclusion that the cases he had presented constituted only a fraction of the record number of cases before the Committee. The IPU had never before been confronted with so many complaints of violations of the human rights of parliamentarians, which often targeted the opposition – including democratic opposition – to a government. The Committee was aware that IPU Members were committed to defending the rights of parliamentarians and that many Members were engaged in concrete actions towards parliamentary solidarity.

In that regard, the parliamentarians currently uniting in defence of democracy in Myanmar and of parliamentarians in detention in Myanmar or in exile from that country were deserving of respect and admiration. He had been particularly touched by the testimonies of some of those parliamentarians who had been able to join by videoconference or in person an event organized in their honour by the ASEAN Parliamentarians for Human Rights. He called on all Members to support the fight for democracy and for the freedom and fundamental rights of parliamentarians around the world and expressed the Committee's thanks to the IPU Secretariat, without which it would be unable to pursue its work.

The Chair said that the candidature of Mr. E. Blanc of France had been received to fill one of the two vacancies for membership of the Committee, the second of which would be filled at the 145th Assembly in Kigali. He took it that the Governing Council wished to elect Mr. Blanc as a member of the Committee for a five-year term.

It was so decided.

Item 13 of the agenda

ACTIVITIES OF COMMITTEES AND OTHER BODIES
(CL/209/13-P.1)

(a) Forum of Women Parliamentarians
(CL/209/13(a)-R.1)

Ms. I.Y. Roba Putri (Indonesia), Rapporteur of the Forum of Women Parliamentarians, presenting the report contained in document CL/209/13(a)-R.1 on the 33rd session of the Forum held on 20 March 2022, said that participants had focused in their contributions to the work of the Assembly on gender-based and sexual violence, especially in the contexts of conflict, displacement and migration, and on measures to promote information and communication technology in education and address the related inequalities facing women and girls. In a subsequent panel discussion, they had shared strategies and good practices for strengthening women's and girls' health in the recovery from the COVID-19 pandemic. The Bureau of Women Parliamentarians and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians had furthermore decided to work towards a special protocol in support of women parliamentarians who were victims of gender-based violence. The Bureau had engaged in an interactive dialogue on sexual violence in conflict and had also underlined the need for gender balance in the IPU task force to be created on the situation in Ukraine.

The Governing Council took note of the report.

The Chair said that the Governing Council was called upon to endorse the election of Ms. G. Karelova of the Russian Federation to serve until April 2025 as a member of the Bureau of Women Parliamentarians in place of Ms. E. Afanasieva, also of the Russian Federation, who had resigned from the position. He took it that the Governing Council wished to endorse that election.

It was so decided.

(b) Forum of Young Parliamentarians of the IPU
(CL/209/13(b)-R.1)

Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, presenting the report contained in document CL/209/13(b)-R.1 on the Forum's meeting held on 21 March 2022, said that participants had begun by sharing updates on youth participation initiatives, such as online training in empowerment and leadership. They had subsequently showcased best examples of action on the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign; highlighted the need for youth inclusion in climate-related decision-making, including at two youth conferences to be hosted by Egypt in the run-up to the UN Conference on Climate Change later in 2022; and contributed to the work of the Assembly in the manner detailed in the report, with a focus on youth engagement in peace processes and on cooperation to share technologies and resources for education. Lastly, the Forum had charged her with preparing a youth overview report as input to a draft resolution relating to international migration, human trafficking and human rights abuses to be tabled for adoption at the 145th Assembly.

The Governing Council took note of the report.

Mr. P. Katjavivi (Namibia) suggested that the IPU might wish to encourage its Members to follow the example of his Parliament in introducing a programme for instilling a culture of democracy among young people, in particular by engaging them on legislative and other issues of interest or concern to them. The inputs of the secondary school students involved in the programme were an important source of information about what mattered to young people.

Ms. S. Albazar said that others should indeed consider following that inspiring example.

The Secretary General, agreeing with that view and noting that some of the youngest ministers and parliamentarians in the world were Namibian, said that the Parliament of Namibia was to be congratulated on its forward-looking policies and good practices for promoting youth engagement in politics, including through its establishment of youth and children's parliaments. In that same vein, an eminent member of the UN Committee on the Rights of the Child had recently agreed to engage with the Forum, which was keen to explore ways of rejuvenating national and international processes, on how issues of concern to young people, especially children, could best be taken on board in the IPU's work.

Mr. K. Ait Mik (Morocco) said that, as had been suggested previously, young people would be more engaged if youth advisory bodies were turned instead into decision-making bodies.

The Chair said that the Governing Council was called upon to endorse the election of Mr. M. Alajmi of Kuwait to serve until April 2023 as a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians in place of Mr. Al Kattan, also of Kuwait, who was no longer a member of the Board. He took it that the Governing Council wished to endorse that election.

It was so decided.

(c) Committee on Middle East Questions
(CL/209/13(c)-R.1)

Ms. F. Benbadis (Algeria), member of the Committee on Middle East Questions, in delivering the report contained in document CL/209/13(c)-R.1 on the Committee's sitting of 20 March 2022, said that the Committee had discussed the significance of its mandate of dialogue for peace; been updated on communications received by the IPU on the Middle East situation; and highlighted the importance of its planned visit to the region in June 2022, of working for food self-sufficiency in the Middle East, of developing links with other IPU bodies, and of addressing all crises in the region. The Committee had also been briefed on an upcoming webinar on water technology in the Middle East context and had furthermore emphasized the contribution of science to intercultural dialogue and to tackling regional challenges, including water scarcity, through problem-solving.

The Governing Council took note of the report.

The Chair said that the candidature of Ms. W.T.N. Makwinja of Botswana had been received to fill the vacancy that had remained since the previous session of the Governing Council for a female member of the Committee on Middle East Questions. He took it that the Governing Council wished to elect the candidate to the position.

It was so decided.

(d) Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law
(CL/209/13(d)-R.1)

Mr. J. Kiarie (Kenya), member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, introducing the report contained in document CL/209/13(d)-R.1 on the Committee's meeting of 22 March 2022, said that the Committee had heard a brief update on the situation of refugees from Ukraine, with the figures cited in the report indicating the dramatic pace of displacement. In addition to the measures needed to ensure that international humanitarian law was respected by all parties in the Ukraine conflict, the Committee had highlighted the importance of assistance and protection for refugees, support to host countries, and dialogue for a peaceful resolution. In a constructive exchange with Ms. P. Patten, Special Representative of the UN Secretary-General on Sexual Violence in Conflict (SRSG-SVC), the Committee had identified possible areas of cooperation with her office. Lastly, the Committee had welcomed the planned organization of events in cooperation with the Office of the UN High Commissioner for Refugees and also with the ICRC to mark the 45th anniversary of the Additional Protocols to the Geneva Conventions in June 2022.

The Governing Council took note of the report.

(e) Gender Partnership Group
(CL/209/13(e)-R.1)

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), on behalf of Ms. L. Vasylenko of Ukraine, member of the Gender Partnership Group, who was absent from the Assembly owing to the ongoing war in her country, said in presenting the report contained in document CL/209/13(e)-R.1 on the Group's 45th session, held on 23 March 2022, that the strong participation of women, comprising 38.6 per cent of delegates, in the Assembly confirmed a positive upward trend. As listed in Annex II to the report, almost one third of delegations were gender balanced, with women accounting for between 40 and 60 per cent of their members. The Group encouraged other delegations to meet that ratio in future to ensure a diversity of views, describing in the report the constructive dialogue it had had with the Nigerian delegation as one of the 13 comprising not a single woman. Having also discussed policy to prevent sexism and sexual harassment at IPU events, the Group had requested the IPU to elaborate a plan for implementation of the UN System Code of Conduct on that subject. It would in due course establish an implementation monitoring mechanism and called on Member Parliaments to develop their own anti-harassment policies, with IPU support.

Ms. H. Hughes (Australia) requested that her delegation be listed as one that was comprised exclusively of women, thereby truly exceeding the 40:60 ratio.

The Chair, speaking in his capacity as Chairperson of the Gender Partnership Group, urged the IPU to work on the proposed code of conduct with a view to its approval at the 145th Assembly.

The Governing Council took note of the report.

(f) Advisory Group on Health
(CL/209/13(f)-R.1)

Ms. G. Katuta (Zambia), Rapporteur of the Advisory Group on Health, in delivering the report contained in document CL/209/13(f)-R.1 on the Group's meeting of 20 March 2022, said that the Group had discussed challenges in ensuring access to health for all in the light of the implementation of the IPU resolution adopted in 2019 on universal health coverage. It had called for greater attention to diseases and other health issues sidelined by the COVID-19 pandemic, with a particular reference to women, children and adolescents, and for the prioritization of universal health coverage and

strengthened health systems in pandemic preparedness efforts. It had also agreed to continue its accountability role with a more targeted approach to regional challenges to health access and an increased focus on parliamentary capacity-building. Lastly, it had been briefed on the development of a new international instrument for pandemic preparedness, expressing in that context the importance of parliamentary engagement through the IPU and access to relevant data and information on national practices.

The Governing Council took note of the report.

The Chair said that, following on from the devastating consequences of the COVID-19 pandemic, the IPU and the WHO had joined forces to develop a new initiative.

The Secretary General, introducing that initiative, said that it consisted of a new tool to assist parliaments in contributing towards efforts to deal with future pandemics, as would be explained in an important message from the Director-General of the WHO.

Dr. T.A. Ghebreyesus (Director-General of the WHO), in a pre-recorded video message, said that the IPU was a long-standing partner of the WHO and instrumental in bringing nations and partners together in solidarity, for which there was no substitute when the world was at risk. As the legal framework governing the global response to pandemics and other health threats, the International Health Regulations (IHR) were rooted in the 19th century when countries had first come together to address shared health threats of devastating impact, including on trade and economies. The IHR had been revised several times, most recently after the outbreak of severe acute respiratory syndrome, or SARS, in 2005, and included obligations to develop and maintain national capacities to prevent, detect and respond to health emergencies.

With parliaments playing a such critical role in translating the IHR into national law and taking efforts forward, the WHO had partnered with the IPU to develop a handbook, *Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations (2005)*, to support parliamentary leadership and action for building sustainable capacity in communities for health emergency preparedness. The handbook was important for strengthening multisectoral cooperation to that end through a focus on three key priorities: better IHR implementation; targeted IHR amendments as needed; and a new international treaty on pandemic preparedness already being negotiated by WHO Member States, bearing in mind that COVID-19 would not be the last global health threat

The Secretary General, thanking Dr. Ghebreyesus for his inspiring words and cooperation in bringing the scientific community closer to the decision-making community represented in the IPU, said that the IPU was intent on conveying the message to parliamentarians that they must never again be caught unprepared to cope with a crisis of such magnitude as the COVID-19 pandemic. The new handbook was therefore a practical tool for promoting implementation of the IHR so as to foster global health security, which went hand in hand with the goal of universal health coverage embodied in the IPU resolution on the subject.

The handbook entitled "Strengthening health security preparedness: The International Health Regulations (2005)" was jointly launched by the WHO delegation to the Assembly and the President of the Assembly, Ms. P. Maharani of Indonesia.

(g) High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)
(CL/209/13(g)-R.1)

Ms. J. Oduol (Kenya), Chairperson of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, in delivering the report contained in document CL/209/13(g)-R.1 on the Group's meeting of 21 March 2022, said that the Group had been informed about the IPU's new mobile application and unique interactive map providing access to all global counter-terrorism legislation. It had reviewed the purposes of the newly launched Model Legislative Provisions for victims of terrorism and the action plan derived from the Call of the Sahel declaration and had also heard briefings, as described in the report, from two guest speakers, Ms. P. Patten, Special Representative of the UN Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, and Mr. D. Cesselin of the Parliamentary Assembly of La Francophonie. Lastly, it had discussed its workplan for the coming year and the budget for the IPU's programme on countering terrorism and violent extremism, thanking the Parliaments of China and the United Arab Emirates for their contributions and encouraging others to donate funds towards the implementation of the workplan.

The Governing Council took note of the report.

(h) Working Group on Science and Technology
(CL/209/13(h)-R.1)

Mr. M. Larive (France), Chairperson of the Working Group on Science and Technology, delivering the report contained in document CL/209/13(h)-R.1 on the Group's two meetings held on 4 February and 20 March 2022, said that the Group had welcomed the inclusion of a reference to science in the new IPU Strategy and would work to implement the related objective through its workplan. As part of that ambitious workplan, for which it would be vital to determine a specific budget, the Group was set to participate in a conference on science, ethics and human development to be held in September 2022 in Viet Nam. The Group had heard an expert briefing on an upcoming webinar on water technology in the context of the Middle East water crisis, a science for peace initiative that it strongly supported as a means of rapprochement in conflict. Lastly, the Group had examined and made suggestions concerning the form and content of the proposed international charter on the ethics of science and technology intended as a starting point for the development of legislation in that sphere.

The Governing Council took note of the report.

Item 14 of the agenda

OTHER BUSINESS

The Chair, referring to the IPU President's proposal for the creation of an IPU anthem as a tool of unity and identity, said that the Executive Committee had welcomed the proposal and tasked the IPU Secretariat with drafting terms of reference on how to proceed. The Governing Council would be kept informed of progress in the matter.

Concerning the new IPU Cremer-Passy Prize, Members were strongly encouraged to submit their nominations before the deadline of 30 April 2022. The winner announced on 30 June 2022, the International Day of Parliamentarianism, would be invited to the 145th Assembly to receive the award.

Following an exchange of courtesies, he declared the session closed.

The sitting rose at 12:50.